الأمم المتحدة

A/68/790–E/2014/52

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 March 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البنود ١٤ و ١٩ و ١٢٦ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
التنمية المستدامة
التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٤
البندان ٥ و ٩ من جدول الأعمال المؤقت
الجزء الرفيع المستوى
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

تقرير موجز عن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٣

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة التقرير الموجز عن الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٣، المعقود في نيويورك يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الذي يجرى تعميمه عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٥ (انظر المرفق الأول).

280314 250314 14-25842 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

إعادة التفكير في التنمية المستدامة: البحث عن خطة "تحول" في عام ٢٠١٥

الاجتماع البرلماني المعقود في مقر الأمم المتحدة: تقرير موجز

١ - عُقد الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٣ في مقر الأمم المتحدة يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. واشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وضم قرابة ٢٠٠ برلماني من طائفة من البلدان، وذلك بغرض مناقشة موضوع "إعادة التفكير في التنمية المستدامة: البحث عن خطة تحول في عام ٢٠١٥". ووفر بالتالي فرصة فريدة للبرلمانيين لكي يقدموا وجهات نظرهم في عملية التنمية الجارية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك وضع مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٢ - وألقى كل من رئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي كلمة أمام الاجتماع. ونقلت أيضا رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على بياناتهم، التي أكدت جميعها من جديد على دور البرلمانات في وضع خطة ما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها، من الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي على الرابط: http://www.ipu.org/Splz-e/unga13.htm.

الجلسة الأولى: نموذج اقتصادي جديد من أجل التنمية المستدامة: الطريق نحو تحقيق الرفاه

المجتمع يواجه معضلة النمو الصعبة.
بروفيسور تيم جاكسون، جامعة سوريه، إنكلترا
مؤلف "Prosperity without Growth"
(ازدهار بدون نمو)

٣ - اعتمادا على النتائج الرئيسية للمشاورات البرلمانية التي أجريت خلال الدورة الـ ١٢٨ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣، والتي عرفت باسم بيان كيوتو، تناولت الجلسة الأولى من الاجتماع البرلماني بعمق مسألة كيفية إعادة التفكير في النموذج الاقتصادي السائد الذي يركز على النمو، بحيث يتمكن من تعزيز رفاه الإنسان

باعتباره الهدف النهائي للتنمية المستدامة. واستلهاما ببيان رئيسي قوي وبمقابلة مع فريق مختلط من البرلمانيين والممثلين الدائمين، بدأت المناقشة بالنظر في ما يسمى معضلة النمو من المنظورين الاقتصادي والبيئي على حد سواء.

٤ - وأحد طرفي معضلة النمو هو أن مستويات الاستهلاك التي تتمتع بها البلدان الأكثر ثراء ليست مستدامة. ويبدو أن هناك اعترافا عالميا بهذه الحقيقة، ليس أقله اعتراف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بها، الأمر الذي يؤدي جزئياً إلى نشوء طموح عالمي نحو تحديد أهداف للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين حياة الناس في الأجل الطويل دون تقويض إمكانات الأجيال المقبلة في تحقيق الطموح نفسه.

٥ - ولا ينشأ التفكير الجديد عن الاعتبارات البيئية وحدها، على الرغم من أن إطلاق العنان للنمو يمثل أحد عوامل التطورات السلبية من قبيل تغير المناخ أو فقدان التنوع البيولوجي، ولكنه ينشأ أيضاً عن الاعتراف بأن الاقتصاد القائم على النمو يعتمد اعتماداً غير مستدام على استغلال الموارد. وحتى مطلع الألفية، كانت أسعار الموارد آخذة في الانخفاض، الأمر الذي جعلها في متناول عدد أكبر من الناس. وقد مثل ذلك قصة نجاح للتكنولوجيا. ولكن هذا التوجه انعكس مساره في بداية الألفية الراهنة، وبدأت أسعار السلع الأساسية ترتفع في جميع أنحاء العالم منذرة ببدء حقبة اقتصادية جديدة لم يعد بالإمكان فيها تحقيق نمو يدفعه توفر الموارد الرخيصة. وحتى قبل الأزمة المالية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كانت معدلات النمو في البلدان الأكثر ثراء آخذة في الهبوط منذ حوالي عقد من الزمان.

٦ - وبالطبع، ومثلما لاحظ كثير من المشاركين، فقد جلب النمو فوائد، ومن المؤكد أنها لم تكن جميعها مادية، مثل ارتفاع متوسط العمر المتوقع. ولذلك، يجب فهم النمو كنموذج اقتصادي وإدارته على نحو فعال، بدلا من مجرد التخلي عنه. ففي أنحاء كثيرة من العالم، يبلغ متوسط الدخل السنوي للفرد ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة أو أقل، ويظل النمو أمرا حيويا لتعزيز تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل زيادة العمر المتوقع، وزيادة المشاركة في التعليم، وتخفيض معدلات وفيات الرضع ومعدلات اعتلال الأمهات. ومن وجهة نظر العالم النامي، فإن المناقشة المتعلقة بمرحلة ما بعد النمو تعد ضربا من الترف يخص البلدان التي نمت بالفعل.

٧ - وبالتالي، ثمة ضرورة أخلاقية واضحة لإفساح المجال للنمو وزيادة الاستهلاك حيثما يكون ذلك ضروريا حقا. وليس هناك نموذج وحيد للتنمية المستدامة: فالاستراتيجيات تختلف باختلاف ظروف البلدان. وينبغي أن تكون الأهداف الاجتماعية مكمِّلة للأهداف الاقتصادية، ويجب قبل كل شيء ألا تؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل. ويجب أن تسير

هذه الاستراتيجيات جنباً إلى جنب مع السياسات البيئية الطموحة، وإلا سيواصل النمو إلحاق الأضرار بالبيئة واستنفاذ الموارد.

٨ - ويبدأ نمط التحسن في التراجع بعد ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى حد معين. ومن مفارقات التنمية أن معدلات العمر المتوقع المسجلة في بعض البلدان المتقدمة النمو، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هي دون المعدلات المسجلة في شيلي أو كوبا أو كوستاريكا. وبالتالي فالطرف الثاني لمعضلة النمو هو المسألة التي يواجهها بشكل خاص برلمانيو الدول المتقدمة النمو، وهي لماذا لا تزال الدول الغنية تلهث وراء نموذج اقتصادي قائم على النمو بعد أن اتضحت عدم قابليته للاستدامة وعلى الرغم من أنه لا يوفر حتى الاستقرار المالي وأنه يتجاوز الحدود الأساسية البديهية من الناحيتين البيئية والاجتماعية؟

٩ - ويطارد النموذج الاقتصادي القائم على النمو نفسه باستمرار، وبغية الحفاظ على استقراره ينبغي له أن يرعى ثقافة الاستهلاك التي يفرط فيها الأفراد السعي وراء اقتناء المزيد من الأشياء. وإن هذه السمة الرئيسية للاقتصاد الحديث، أي السعي وراء إنتاجية العمل والابتكارات، هي التي تبقي البلدان المتقدمة النمو أسيرة النمط نفسه. وهذا السعي المتواصل مبني على فرضية أنه إذا لم ينم الاقتصاد بشكل كاف، بإنتاج المزيد من السلع والخدمات، لن تنشأ فرص عمل كافية وبالتالي لن يكون هناك ما يكفي من الإيرادات الضريبية. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع البطالة وانخفاض الاستهلاك وازدياد العجز الحكومي وتقلص النفقات العامة وارتفاع نسبة القروض غير المسددة وتراجع الاستثمار، وهو ما يمثل دوامة مستمرة نحو الانهيار. ولتفادي تلك الدوامة، يسعى العالم في طلب المزيد من النمو، فيبني مجموعة معقدة من العلاقات التي تستند إلى قيام عدد متزايد من الناس بإنتاج كميات متزايدة من البضائع ليشتريها أناس آخرون يستثمرون مدخراتهم في هذا الاستهلاك، وإلى كفالة السعي المتواصل وراء تحقيق النمو اللازم للإبقاء على الاستقرار الاقتصادي. ويدخل في المؤامرة أيضاً النظام المالي بتوفير الائتمان للمستهلكين لكي يتمكنوا من تحمل كلفة المستويات المتزايدة من الاستهلاك التي تضمن استمرار آلة الإنتاج في عملها. وترسِّخ الديون التي يتكبدها الناس بهذه الطريقة سيرهم على المنوال نفسه من الإنتاج الزائد والاستهلاك المفرط.

١٠ - ومن المفارقات أن تجد الكثيرين من أبناء المجتمعات الصناعية المتقدمة يشعرون بعدم الرضا الشديد على الرغم من أن احتياجاتهم المادية ملباة. وتؤدي الحياة في المجتمعات القائمة على الاستهلاك إلى ارتفاع مستويات القلق، وهو أمر علَّق عليه عدد من البرلمانيين الحاضرين

بناء على تحاورهم مع ناخبيهم. والقادرون على المشاركة في الاستهلاك يفعلون ذلك فيتكبدون في كثير من الأحيان ديونا مفرطة، بل يتحملون أيضا شدة كبيرة في حياتهم المهنية ويعانون في نفس الوقت من قلق دائم من يوم لن يتمكنوا فيه من الاستمرار في هذه الطريقة من العيش. وفي الوقت نفسه، يعيش أولئك الذين لا يستطيعون تحمل هذا المستوى من الاستهلاك في خوف من غدٍ أسوأ.

١١ - ويتطلب إيجاد حل لمعضلة النمو توخي نهج جديد إزاء رفاه الإنسان: الازدهار المستدام. وهذا بدوره يتطلب التفكر في ما يعنيه الازدهار حقاً. ومن الواضح أنه لا يعني تحقيق المزيد أو ازدياد النمو المادي أو ثراء المستهلكين. فالازدهار يعني صحتنا النفسية والاجتماعية، وقدرتنا على التمتع بالبيئة المحيطة بنا، وشعورنا بالانتماء في المجتمع الذي نعيش فيه، بقدر ما يعني حيازتنا للأشياء. وهو فن العيش الكريم على كوكب محدود، مع الإحساس بحرية تقرير خياراتنا بأنفسنا. ولكن لكي تترسخ هذه الرؤية، يلزمنا إنشاء نظام اقتصادي يفي بهذا الغرض.

> يجب أن يشتمل مفهوم الرفاه على فكرة الصفاء.
> كريستيان فيين، عضوة مجلس الشيوخ في بلجيكا

١٢ - وإذا ما أريد لهذا النظام أن ينجح، فلا بد من توفر ثلاثة بارامترات اقتصادية أساسية تخدم رفاه الإنسان، وهي: المؤسسة والاستثمار والمال. وتتمثل المسألة الأولى في أنه هل يجوز لنا، نحن البشر، أن نعتبر المؤسسة خدمةً تشمل الوقت المخصص للآخرين ولتحسين نوعية حياتهم. وتتمثل المفارقة الأخرى في النموذج الاقتصادي الحالي في أن أثمن وقت على الإطلاق، وهو الوقت غير المدفوع الأجر (ومعظمه وقت تنفقه النساء) المستخدَم في توفير مستلزمات الأسرة المعيشية، لا يرد مطلقا في الحسابات القومية. وهذا المفهوم للمؤسسة، على أن لها علاقة بالخدمة لا بالأشياء، يعتمد اعتمادا أقلّ على المُدخلات المادية ولا يؤدي إلى زيادة الضرر البيئي. ولأن هذه المؤسسة تعني العمل على تقديم خدمات إلى الآخرين، فإنها قائمة على كثافة اليد العاملة وعلى كثافة العمالة في المجالات التالية: التشييد والتجديد والتعليم والرعاية الصحية وأنشطة الترفيه وأنشطة الاستجمام. ويترتب على النظرة إلى المؤسسة على أنها خدمة أيضا بُعد اجتماعي يشمل بذل الجهود اللازمة لإرساء مصلحة مشتركة بين رجال الأعمال والعمال.

١٣ - ويشكّل الاستثمار علاقة اقتصادية هامة أخرى تحدّد العلاقة بين الحاضر والمستقبل. ويجب أن يعاد النظر فيه وتحويله من نشاط مضاربة يرمي إلى تحقيق مغنم شخصي حصراً إلى

نشاط مكرّس لصون وحماية الأصول الإيكولوجية التي يعتمد عليها أي ازدهار حقيقي. وسيتطلب ذلك الاستثمارَ في التكنولوجيات التي تَحُد من الآثار البيئية، وفي الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، فضلا عن البنية التحتية والنقل العام، وفي الخدمات التي ستوجد اقتصاد المؤسسة مع ما يرافقه من فرص عمل.

١٤ - ويمثل المال في حد ذاته، مع ما يتسم به من طابع معقد، العاملَ الاقتصادي الأخير الذي ينبغي إعادة التفكير فيه. فقد أخفق معظم علماء الاقتصاد في التنبؤ بأزمة عام ٢٠٠٨ لأنهم لم يستوعبوا أن ما يقرب من نسبة ٩٠ في المائة من المال لا تنشأ عن دول ذات سيادة وإنما من خلال ائتمانات تقدمها مصارف تجارية.

١٥ - ويشكّل ذلك بُعدا من أبعاد النظام المالي يتمثل، على مستوى أول، في عملية مضاربة محضة، أي في قيام النظام المالي بإقراض المؤسسات المالية لتمكينها من المقامرة على أسعار الأصول وتوسيع نطاق سيولة الاقتصاد على أمل دفع عجلة النمو إلى الأمام. فالعالم بحاجة إلى نظام نقدي مترسخ في الاقتصاد الحقيقي يفي بالغرض منه ويوفر الاستثمار والخدمات من أجل تحقيق الرخاء البشري الحقيقي.

١٦ - وهذا ما يحدث بالفعل، إلى حد ما، من خلال الإقراض المجتمعي الصغير مثلا، الذي بدأ يحقق بعض النواتج المنشودة من حيث تحسين الرفاه. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض المستثمرين المؤسسيين الرئيسيين قد بدأوا ينظرون إلى ما يسمى الاستثمار المحدث للأثر كطريقة لإعادة النظر بصورة متعمقة في هيكل الاستثمار. بيد أن المال، بحد ذاته، يُحدَّد على صعيد الاقتصاد الكلي. ولا يكفي ملاحظة الأمثلة الصغيرة النطاق التي تثلج الصدر، بل يجب علينا أيضا النظر في الكيفية التي يتولد بها المعروض النقدي وكيفية تنظيمه وفرض الضرائب عليه.

> من الواضح أن المجتمعات التي تكون فيها التفاوتات كبيرة بشكل خاص تؤدي إلى تحقيق نواتج سلبية للأغنياء والفقراء على السواء، وإلى اتساع فجوة الثروة، مما يسفر عن مشاكل خطيرة على الصحة وعلى التلاحم الاجتماعي. أما في المجتمعات التي لا يكون فيها التفاوت شديد، فيكون الناس أكثر سعادة.
>
> بيترا باير، المجلس الوطني في النمسا

١٧ - وكما أشار العديد من المشاركين، فمن الواضح أن قياس أداء البلد على أساس الناتج المحلي الإجمالي وحدَه يعطي فكرة ضيقة للغاية عن الرخاء والتنمية البشرية. وقد بُذلت بعض المحاولات لقياس الرفاه بطريقة مختلفة، كما يتضح من مؤشر بوتان للسعادة الوطنية

الإجمالية، ومؤشر الكوكب السعيد، اللذين يشملان مفاهيم من قبيل بصمة البلد الإيكولوجية أو الكربونية وسعادة البشر غير المتصلة بالممتلكات المادية. ويمكن أيضا توسيع نطاق قياس الناتج المحلي الإجمالي بحيث يشمل الأصول غير المادية، من قبيل قيمة الخدمات الاجتماعية التي توفرها الغابات مقابل الإيراد المتأتي لمرة واحدة من قطعها لبيع المنتَج حطبا.

> لقد زادت الدانمرك ناتجها المحلي الإجمالي بنحو ٧٠ في المائة مع إبقاء ناتجها من الطاقة ثابتا نوعا ما، من خلال تحقيق مكاسب في كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والإسكان. وفي حال وُضعت أهداف من أجل تغيير أنماط السلوك الاستثماري، فإن هذه التغييرات البعيدة المدى تصبح ممكنة.
>
> إيب بيترسون، الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة

١٨ - ويمثل النمو القائم على ''الحد من استخدام المواد'' بالتأكيد خطوة رئيسية نحو اقتصادات أكثر استدامة. بيد أنه ليس من الواضح تماما إلى أي مدى يمكن أن يتحقق ذلك. فمن الممكن إدخال بعض التحسينات، ولكنها على الأرجح لن تكون كافية. ويمكن تحقيق إنتاجيةٍ أكبر للموارد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، على سبيل المثال، بالاستعاضة عن الوقود الأحفوري (ستنفد مخزوناته على أية حال خلال ٢٠ إلى ٣٠ عاما) بمصادر الطاقة المتجددة، شرط توفر مجموعة من المؤسسات التي يمكن أن تيسّر إحداث تلك التغييرات. إلاّ أنّ انتهاج مسار الحد من استخدام المواد، بهدف توفير أسلوب الحياة ''الغربية'' للعالم بأسره، قد يتطلب تحسين الكفاءة التقنية بما يزيد على ١٠٠ مرة؛ وهو تغيير أعظم وأسرع من أي تغيير تم تحقيقه في أي وقت مضى من تاريخ البشرية. وحتى لو كان ذلك ممكنا من الناحية التقنية، فلن يكون ممكنا تحقيقه في ظل النظام الحالي. ولا بد، بشكل أو بآخر، من تغيير النموذج في جوهره.

١٩ - ولا بد من إيجاد نموذج اقتصادي جديد للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، أي نموذج يعيد تعريف الرفاه ليس بأنه يستند إلى الاستهلاك، بل إلى التضامن والتنمية المستدامة. وينبغي أن يندرج في صلب ذلك النموذج تطبيق مبادئ المساواة والإدماج واحترام الطبيعة من أجل توجيه عملية وضع السياسات العامة على جميع المستويات وفي جميع المجالات: المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال البيئي. وعلى نحو ما نشهده في بلدان مثل إكوادور، فإن إعادة صياغة الدور الذي تضطلع به الدولة، مع انتهاج سياسات عامة قائمة على التضامن، يسمح بأن يظل النمو ممكنا، بل ممكن تحقيقه بطريقة أكثر انسجاما.

٢٠ - وأشار بعض المشاركين أيضا إلى أنه في العديد من البلدان النامية، يسير السعي إلى تحقيق النمو جنبا إلى جنب مع إلغاء الضوابط التنظيمية وتحرير الاقتصاد ويؤدي في نهاية الأمر إلى مستويات من المديونية ثبت عدم إمكانية تحملها. وأدى ذلك، في بعض الحالات، إلى أن تولي الحكومات على مدى عقودٍ من الزمن أولويةً أكبر لسداد الديون الضخمة للشركات الخارجية المتعددة الجنسيات وللجهات المقرضة الرسمية بدلا من الاستثمار في التعليم والصحة والتنمية البشرية لمواطنيها. وينطبق الشيء نفسه على سياسات التقشف التي ينتهجها العديد من الحكومات والتي تؤدي إلى المساس بالنسيج الاجتماعي وقدرة القطاع العام على القيام بدور استباقي في إدارة الاقتصاد. وفي البلدان الغنية بالموارد، على وجه الخصوص، قد يحتاج هذا الدور إلى التأكد من أن الإيرادات المتأتية من الموارد تعود إلى الحكومة بشكل منصف، وأنها تُنفق في مجالات مثل التعليم والصحة والتنمية البشرية. ولا ينبغي التخلي عن الطبيعة وغيرها من المنافع العامة لصالح القطاع الخاص دون ضمانات قانونية مناسبة تكفل أن يستفيد منها المجتمع بأسره. وقد يوفر إدماج حقوق الطبيعة مباشرةً في دستور البلد درعاً حاسمة أُولى تقي من الاستغلال المفرط للموارد، بما يتماشى مع السياسة العامة المتعلقة بالرفاه.

٢١ - ويشمل أي نموذج قائم على الاقتصاد الاجتماعي صورةً للكائن البشري تختلف اختلافا أساسيا عن الصورة المستندة إلى الفهم الضيق للاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي يفترض أن جميع الأفراد مدفوعون في سلوكهم بمصالحهم الخاصة حصرا. كما أن فهم هويتنا كأشخاص ينتمون إلى مجتمع، وليس فقط كأفراد، يمكن أن يغير الطريقة التي تسير بها العلاقات الاقتصادية.

٢٢ - وكما أظهر العديد من التقارير الموثوقة على مر السنين، فإن نقطة التحول في العلاقة بين النمو الاقتصادي والرفاه تبدأ عند مستوىً لمتوسطِ الدخل القومي يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الظروف المثالية، فإن الدول التي تحقق ذلك المستوى من الدخل تقوم عندئذٍ بتعديل نموذج النمو الخاص بها بحيث لا يعود ينمو على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك المادّي، بل يتحول التركيز فيه إلى زيادة إنتاج المنافع العامة وغيرها من الأصول الاجتماعية. غير أن المشاركين أعربوا عن بعض الشكوك التي تساورهم بشأن الكيفية التي يمكن بها بالضبط تطبيق هذا المفهوم الثوري في العالم الحقيقي. فالسعي إلى النمو غريزة شديدة الرسوخ في النفس البشرية نظرا لأن البشر يسعون دائما إلى تحسين ظروف حياتهم. وعلى الرغم من أن الفكرة القائلة بأن الازدهار يمثّل حقا من الحقوق، يشمل إمكانية تحقيق التنمية، هي فكرة شديدة الجاذبية، فمن الضروري إيجاد

الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. فالأهداف وحدها لا تكفي؛ ولا بد من وضع الاستراتيجيات اللازمة لتمهيد السبيل نحو بلوغ تلك الأهداف.

٢٣ - ولكي نكون واقعيين، فإن هذا النموذج الإنمائي الجديد يجب أن يراعي الجوانب الأخرى الأربعة للطبيعة البشرية، وهي: القوة والسيطرة والخوف والجشع، التي تشكل جميعها أفضل مثال على الطريقة التي ينتقل بها رأس المال اليوم في جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، فإن معظم البشر لديهم مشاغل قصيرة النظر آنية ومباشرة وليس إزاء المستقبل؛ ولذلك فإنه يصعب حتى على أكثر السياسيين امتلاكا للرؤية أن يتلافوا هذه الضغوط. ويتساءل المرء كيف يمكن لنموذجٍ للتنمية المستدامة أن يتعامل مع تلك المسائل الشديدة الأهمية للطبيعة البشرية والمحركة لأنماط السلوك الاستغلالي والاستهلاكي والسلوك الهَوَسي، التي تؤدي دورا في أسواق الأوراق المالية في العالم.

> إن رأس المال ينتقل دائما بسرعة إلى حيث يكون الإنتاج أرخص تكلفة، وحيث يسهُل الحصول على الموارد، وحيث تكون حماية حقوق الإنسان ضعيفة، وحيث يسهل إعادة الأرباح إلى بلد المنشأ، وحيث تكون التشريعات المتعلقة بمنع إلحاق الضرر بالبيئة قليلة أو معدومة.
>
> عضو مجلس الشيوخ في باكستان

٢٤ - وحتى إذا كان صحيحا أن الاقتصاد الحالي، الذي تحكمه نزعة استهلاكية يغذيها توسع مالي، هو اقتصاد غير مستقر أساسا وسائر في طريق مسدود، فإنه لا يزال من الضروري تطوير نموذج اقتصادي جديد للاستدامة. وسيتطلب ذلك نماذج جديدة للمؤسسات والخدمات والاستثمارات والأموال والمدخلات الأخرى التي يمكن تعديلها جميعا من أجل تعزيز وعيٍ مختلف لدينا لهويتنا البشرية.

٢٥ - ويتعين على البرلمانيين الاضطلاع بدور رئيسي في تحديد مجموعة مشتركة من أهداف التنمية المستدامة تُحدد شكل العالم الذي نصبو إلى العيش فيه بعد ١٥ أو ٢٠ عاما. ويجب على البرلمانيين أن يعملوا على نصرة المساعدة ليس في تحديد هذه الأهداف فحسب، وإنما في حشد الطاقات العالمية حولها. ولا بد للبرلمانيين من إعطاء ضمانات للعالم بأن هذه التغييرات ممكنة التحقيق لأن الأفراد، في الوقت الحاضر، يتلمسون طريقهم في الظلام غير مدركين أنهم يتحدثون عن أمور مختلفة تمام الاختلاف. وسيشمل تغييرُ الخطاب الحالي بشأن الاقتصاد والضائقات النفسية المرتبطة به طرح بعض الأسئلة الصعبة عن المال والسلطة، وكيفية ترابطهما، وطريقة توزيعهما غير عادلة في المجتمع. ولن يكون ممكنا إقامة اقتصاد

جديد إلا إذا شارك الجميع في عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي وأُخضعت المصالح الخاصة لتمحيص أدق من جانب شرائح عريضة من المجتمع.

> إنه أنتم، أعضاء البرلمان، من له اليد الطُولى في بلدانكم فيما يخص السياسات والتشريعات. وإنني أناشدكم أن تتقبلوا بالفعل ما يُقال هنا اليوم وأن تنقلوه إلى بلدانكم وأن تأخذوه على محمل الجد.
>
> السفير ماشاريا كاماو
> الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح باب العضوية
> التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة

٢٦ - وفي الوقت نفسه، يجد البرلمانيون أنفسهم في وضع صعب لأن المطلوب منهم اتخاذ قرارات تؤثر على حياة الناس في الوقت الذي يتعاملون فيه مع مؤسسات وتعقيدات تكاد تكون مستعصية على الفهم ويكون الهدف منها دفع عجلة الاقتصاد في اتجاه غير عادل على الإطلاق. ومن الأمثلة على ذلك سوق ''المشتقات المالية'' برمّته، التي لا يفهم معظم الأفراد عنها سوى القليل. وإضافة إلى ذلك، فإن البرلمانيين، من ناحية، يُواجهون القيود الكبرى المفروضة على الميزانية، ومن ناحية أخرى، يُطلب منهم سن قوانين لحماية المؤسسات التي أدت في الأساس إلى أوجه القصور تلك. وهذا يتطلب من البرلمانيين إيلاء اهتمام وثيق للقطاع المالي، والبحث عن السبل الكفيلة بتحسين تنظيمه. وينبغي للحكومات وللبرلمانيين حماية السلطة السيادية للدول على إيجاد معروض نقدي مناسب.

٢٧ - وعلى البرلمانيين تأمين الموافقة على التحول ضمن دوائرهم الانتخابية. فحين يُواجَه الأشخاص بالتغيير، فإنهم يلجؤون إلى الالتفاف حول ما هو كائن بالفعل محجمين عن التخلي عن أي شيء دون معرفة الكيفية التي يمكن بها الاستعاضة عنه. وتتمثل الخطوة الأولى الهامة في وضع محاسبةٍ موضوعية للنتائج التي أسفرت عنها عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بغية إبراز المجالات التي حققت فيها مكاسب لصالح الأفراد والبلدان. وذلك سيمهّد السبيل أمام عرض مشروع محدد يرمي إلى وضع وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - ويمكن للبرلمانين اتخاذ خطوة بسيطة ولكنها خطوة لا بد منها للبدء في التحرك نحو الاستدامة تتمثل في سن حكم يقضي بالتوقف عن قياس أداء بلدهم على أساس الناتج المحلي الإجمالي وحدَه، فضلا عن وضع مؤشرات وإقامة مؤسسات لرصد الرفاه في جميع أبعاده. وتتمثل الخطوة الأولية الأخرى في إخضاع المؤسسات لقوانين صارمة في مجال حقوق

الإنسان والبيئة والعمل وكفالة ألاّ يتم التهرب من تلك القوانين بنقل الإنتاج إلى بلدان ذات معايير أدنى.

٢٩ - وستلقى تلك الأفكار مقاومة، شأنها في ذلك شأن مجمل مفهوم الابتعاد عن نموذج التنمية الاستهلاكي. فالوضع الراهن يقف خلفه جيش قوي سياسيا وفكريا وأكاديميا، كما يتضح من التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في سعيها إلى المضي قدما في المناقشة الدائرة حول تغير المناخ. وستلقى المناقشة الهادفة مقاومة مِن جانب أصحاب المصالح الخاصة والسياسيين والمثقفين ورجال الأعمال ورجال الفكر، ومِن جانب الراغبين في الإبقاء على الوضع الراهن لمجرد القيام بذلك، دون فهم ما يترتب على أي انهيار للنظام الاقتصادي من آثار ضارة على المجتمع ككل. وسيكون للتعليم أهمية كبيرة في التغلب على تلك المقاومة، ولا سيما حين يكون موجها إلى الشباب. ويمكن أن يساعد التعليم في خلق جيل جديد مستنير أكثر قدرة على تحويل النظام وتبني شكل جديد من التنمية.

الاستنتاجات الرئيسية

- لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في إطار النموذج الاقتصادي الحالي القائم على الزيادة المستمرة في الاستهلاك. ولا بد من توفر فهم أوسع للنمو في حد ذاته كي يشمل نمو الفرد والمجتمع، بحيث يمثل رفاه الإنسان هدفه النهائي.
- يشكل الاقتصاد الأخضر والجهود المختلفة الرامية إلى عدم استخدام المواد خطوات لازمة ولكنها غير كافية لوضع العالم على مسار مستدام. وسيحدث تحول أكثر أهمية في حال أُعِيدَ توجيه السياسات نحو تحقيق الرفاه وليس تحقيق النمو من أجل النمو. ولا بد لأي اقتصاد أخضر حقيقي أن يعتمد أقل بكثير على النزعة الاستهلاكية كمحرك للنمو ومصدر للرفاه.
- في البلدان التي يقل فيها مستوى الدخل عن حد معين، فإن الحاجة تبقى قائمة إلى تحقيق النمو الاقتصادي سواء من أجل رفع مستوى الرخاء المادي أو من أجل المنافع غير الملموسة التي يعود بها. إلا أن بإمكان هذه البلدان أن تبدأ فعلا بتغيير المسار ليتوافق مع البلدان المتقدمة النمو بإعادة التفكير في غرض وأوجه استخدام الاستثمارات والأموال والمؤسسات من منظور أكثر تركيزا على الجانب الاجتماعي. ولا بد لأي اقتصاد يتسم بالاستقرار المالي والضريبي أن يدعّم هذا الجهد على الصعيدين الوطني والعالمي.

- من أجل تيسير التحول إلى اقتصاد جديد للرفاه، لا بد من استحداث مؤشرات جديدة إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي، بما يتجاوز الدخل المادي ليشمل عناصر أخرى أكثر تجردا من قبيل الرضا والشعور بالوئام. وسيتطلب هذا التحول إحداث تغيير كبير في مواقف الأشخاص، وهو تغيير يكون البرلمانيون هم الأقدر على تحقيقه.

الجلسة الثانية: المنظور الجنساني بوصفه محورا أساسيا في التنمية: كيف نصوغ هدفا جديدا؟

٣٠ - يربط الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي تاريخ طويل من العمل المشترك للنهوض بتمكين المرأة وحقوقها، ويشمل ذلك العمل معا دعما للأهداف الإنمائية للألفية. غير أن الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالنوع الجنساني، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة، لم تعالج الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين، من قبيل ارتكاب العنف ضد المرأة، وعدم تلقي أجر عن أعمال الرعاية، والتحكم في الأصول بدرجة محدودة، وعدم المشاركة على قدم المساواة في صنع القرار. وعلى غرار ذلك، لم يُفض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية بالضرورة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكينها.

٣١ - وتدعو هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى وضع هدف شامل قائم بذاته يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، وإرفاقه بمجموعة متنوعة من الغايات والمؤشرات، لتخطي نطاق الأهداف الإنمائية الأصلية للألفية إلى أبعد حد. وسيُلزم ذلك الحكومات الوطنية بتنفيذ سياسات استباقية لإزالة البنى الأساسية للتمييز وكفالة الرصد الحازم للتقدم المحرز وضمان المساءلة عن النواتج التي تستفيد منها المرأة مباشرة. ودار الجزء الأكبر من المناقشة التي جرت بعد ذلك بين المشاركين حول الهدف الجديد المقترح وعناصره المختلفة.

٣٢ - فمن وجهة نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تدعو الضرورة إلى وضع هدف قائم بذاته لأربعة أسباب. أولا، الهدف ضروري لمتابعة إنجاز القدر الكبير من الأعمال غير المنجزة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما بالنسبة لتحقيق الهدف ٥ المتعلق بتحسين صحة الأم. ثانيا، إن الهدف ضروري من أجل التصدي على نحو مباشر للمعوقات التمييزية الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بشكل عام لأنها تؤثر على تمكين المرأة وإعمال حقوقها. ويتعلق السبب الثالث بالاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين، من خلال تعليم

الفتيات مثلا، وهو ما يعرف جيدا بأنه من بين أفضل الاستثمارات التي يمكن أن توظفها البلدان في تحقيق تنميتها. رابعا، إن وضع هدف قائم بذاته ضروري لتركيز العمل في مجال السياسة العامة واهتمام البرلمانات والمجتمعات على التصدي الفعلي للمعوقات الأساسية.

٣٣ - واتفق معظم المشاركين على أنه من الضروري وضع هدف قائم بذاته في المقام الأول لكفالة الالتزام السياسي بالنهوض بالمرأة. وإذا اقتصر الأمر على توزيع المسائل المتعلقة بالمرأة لتندرج ضمن عدة من أهداف التنمية المستدامة، فلن يتحقق هذا التركيز. ويتفق وضع هدف محدّد اتفاقا تاما مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني الذي سبق أن التزمت به البلدان على أساس الاتفاقيات وغيرها من الصكوك التي وقعتها وصدقت عليها. وتدعو الضرورة إلى وضع هدف قائم بذاته لزيادة التركيز على مجموعة من المسائل التي يلزم معالجتها في أكثر المجالات تنوعا.

٣٤ - وهناك سبب آخر يستدعي وضع هدف قائم بذاته يتمثل في تعبئة الإرادة السياسية، مما من شأنه أن يؤدي بدوره إلى حشد الموارد والإسهام بالتالي في عكس اتجاه النقص المزمن في التمويل المخصص للسياسات المتصلة بالشؤون الجنسانية. وهذه ليست مسألة بسيطة في الفترة الحالية التي تلي الأزمة والتي تشهد اتباع سياسة تقشفية على الصعيد العالمي تضررت منها المرأة أكثر من غيرها. ففي العديد من البلدان، يجري في أوقات التقشف المالي خفض الإنفاق أولا في القطاع العام الذي تعمل فيه المرأة بأعداد كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تكون عمالة المرأة في جميع أنحاء العالم غير مستقرة تفتقر للحماية الاجتماعية المناسبة التي تقلص أيضا في الأوقات المالية الصعبة. وبين عام ٢٠١١ والفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، انخفض مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الموظفة في مجال قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين بنسبة ٢٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، ففي البلدان المنكوبة بالنزاعات تُنفق الأموال التي كان من الممكن أن تُوظف في مجال تمكين المرأة على مكافحة الإرهاب والأعمال العدائية بدلا من ذلك. وفي حين أن هدفا قائما بذاته بوسعه أن يُوجّه التركيز إلى التمويل، فإنه لا يزال هناك شوط طويل يتعين قطعه لتغيير مسار الأوضاع، وذلك على الرغم من إشارة أدلة كثيرة إلى أن الاستثمار في مجال تمكين المرأة يحقق عوائد اقتصادية ضخمة.

٣٥ - وأعرب بعض المشاركين عن رأي مخالف مفاده أنه ليست هناك حاجة لوضع هدف قائم بذاته لأن قضايا المرأة ستتصل حتماً بجميع جوانب خطة التنمية المستدامة. فالمرأة تمثّل ٥٠ في المائة من سكان العالم. ومن الأرجح أن معاناة الإناث من الفقر تفوق معاناة الذكور منه. ولذا، إذا ما أريد لخطة التنمية المستدامة أن تهتم بالأشخاص، يتعين أن تكون قضايا المرأة والمسائل الجنسانية شاملة. ومن هذا المنظور، ينطوي الأخذ بهدف قائم بذاته على خطر

فصل المسائل الجنسانية عن خطة التنمية الأوسع نطاقا. ورأى بعض المشاركين أن من السابق لأوانه النظر في وضع هدف قائم بذاته بما أنه لم يُتوصل بعد لاتفاق على ما ينبغي أن يركز عليه الهدف. فمن الأفضل إدراج أهداف تتعلق بالشؤون الجنسانية في جميع مجالات التنمية. فعلى سبيل المثال، يبدو أن توافقا في الآراء قد تبلور بخصوص بعض الأهداف في مجال الصحة الذي من شأنه أن يكون لا محالة أحد المجالات التي يمكن أن تعالج فيها قضايا المرأة. ويمكن أيضا اعتبار مسائل التعليم من ضمن العناصر غير المنجزة من خطة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن تحديد غايات تتعلق تحديدا بالنساء والفتيات. وينطبق القول نفسه على المسائل المتصلة بالمشاركة في صنع القرار.

٣٦ - وذهب رأي آخر إلى أنه ينبغي بالفعل وضع هدف قائم بذاته ضمن الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة ليتناول أساسا مسألة العنف ضد المرأة، غير أن مسألة المساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون عنصرا شاملا لجميع جوانب التنمية. وينبغي أن يعتبر العنف ضد المرأة أيضا مسألة شاملة وليس مجرد مشكلة من مشاكل المرأة. فهو في الواقع مشكلة تمسّ المجتمع بأكمله في مساره نحو تحقيق التنمية. ويُشكل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أهداف التنمية المستدامة والسياسة الإنمائية عموما وسيلة أخرى لتعزيز الوئام بين الجنسين، مما يدعم بدوره تحقيق الوئام بين الثقافات ومع الطبيعة. ويتماشى السعي إلى تحقيق الوئام في المجتمع مع السعي إلى تحقيق الرفاه، وينبغي ألا يُنظر إليه بوصفه مسألة تأتي في الدرجة الثانية بعد تحقيق النمو الاقتصادي.

٣٧ - ولوحظ أن الأهداف الإنمائية للألفية التي حققت النجاح الأوفر هي الأهداف التي لا يوجد خلاف فيها إلى حد ما: فهناك توافق واسع في الآراء على أنه يتعين الحد من الفقر وأنه ينبغي تعليم الفتيات. أما مسألة ما إذا كان هناك توافق واسع في الآراء على أن تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين أمر مرغوب فيه، فهي مسألة تكتنفها شكوك أكبر. وسيساعد وضع هدف محكم ومخصص للشؤون الجنسانية على تأكيد ذلك الالتزام بصورة لا لبس فيها. وفي الواقع، رأى العديد من المشاركين أنه يوجد توافق سياسي واسع بشأن المساواة بين الجنسين. وأشاروا إلى الاتفاقات التي اعتمدتها الأمم المتحدة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[(١)] والصكوك المماثلة. إلا أنه لا تزال هناك بالتأكيد أعمال ينبغي إنجازها من أجل التصدي لبعض المسائل الثقافية والقوالب النمطية في المجتمع التي يتميز بعض منها بجذور تاريخية عميقة. فالتقدم المحرز على المستويين السياساتي والتشريعي لم يشمل في العديد من الحالات العوامل الثقافية الأساسية وغيرها من العوامل.

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

٣٨ - وتساءل بعض المندوبين عما إذا كان يسود في الوقت الراهن انطباع عام بأن وتيرة التقدم قد تباطأت بعد مرور عدة سنوات على الوقت الذي كان يبدو فيه كما لو أن مسألة إعمال حقوق المرأة منطلقة نحو تصدر الخطة العالمية، والذي تركز فيه قدر كبير من الحماس على سلسلة المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وفي بعض المجالات المواضيعية مثل تلك المشمولة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن ومنهاج عمل بيجين[٢]، يبدو أن تقدم البلدان يشهد ركودا فعليا بل وربما يسجل تراجعا. وإذا كان هناك اتفاق عام على وجود مثل هذه الحالة، فهل من وسيلة لاستعادة الزخم؟ وأشير إلى أن المناقشات التي تجري في المنتديات التي يكون فيها المنظور الجنساني الموضوع الرئيسي أو أحد المواضيع الرئيسية، مثل لجنة وضع المرأة واللجنة الثالثة للجمعية العامة، تشهد مستوى عاليا من الحماس والالتزام. فالمشكلة تبرز في منتديات أخرى تقل صلتها المباشرة بالموضوع، وفي المناقشات التي تجري بخصوص مسائل أخرى يبدو أن صلتها المباشرة بموضوع المرأة ضعيفة. وتُبرز هذه الحالات الحاجة إلى بذل الخبراء ومندوبي الدول الأعضاء المزيد من الجهود في مجال التوعية بالشؤون الجنسانية، وكذلك الحاجة إلى مزيد من الالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٣٩ - وتعدّ المساواة بين الجنسين بطبيعة الحال مسألة تهم الرجال والنساء على حد سواء، مما يقتضي معالجتها على جميع المستويات. وسيتطلب ذلك إقناع الرجال بأن تحقيق المساواة بين الجنسين لا يشكل خسارة لهم بل مكسبا للمجتمع ككل. ويتعين توعية الرجال بالأمور التي تشغل المرأة على وجه الخصوص، وإشراكهم في صياغة الحلول التي ستراعي تلك الاحتياجات. فالعنف ضد المرأة، على سبيل المثال، لا يمكن القضاء عليه ما لم يشترك الرجال والنساء في التصدي له، نظرا لما يقوم به الرجال من دور في ارتكابه. والواقع أن التأييد من قِبل الرجال قد يكون ذا أهمية بالغة في النهوض بالمرأة. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على سبيل المثال، لم تكن مختلف التغييرات الهيكلية والتنظيمية المنجزة لهذا الغرض لتتحقّق لولا دعم السياسيين الذكور لها.

٤٠ - وثمة مسألة ذات صلة، وهي أحوال الرجال في المجتمع. وسيتمثل جانب من مهمة المنكبين على الشؤون الجنسانية في النظر أيضا في تعامل الرجال مع الوضع، وعلى سبيل المثال تعاملهم مع حالات زيادة عدد الإناث عن الذكور في صفوف خريجي الجامعات، وزيادة عدد النساء المتنافسات على الوظائف التي كان يشغلها عادة الذكور. وقد لا تسفر

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

السياسات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين دائما عن سيناريو يكون فيه المكسب من نصيب الرجال والنساء على السواء. وعندما يحدث ذلك، يجب الاعتراف به واتخاذ الإجراءات الملائمة لمساعدة الرجال على مواجهة ذلك وإيجاد مخرج من وضعهم الصعب.

٤١ - وفي حالات المساواة المحضة، ستتنافس النساء مع الرجال ندّا لندّ على أي مطلب يسعون وراءه، ونظرا لمحدودية الموارد وعدد فرص العمل المتاحة، قد ينتهي الأمر بتمتع بالرجال بأقل ما كانوا معتادين عليه في الماضي. غير أنه يجب التسليم بأن الرجال سيقاومون بشدة أي أمر يرون أنه يشكل فقدانا لسلطتهم أو ممتلكاتهم. والنهج الأقل إثارة للجدل الذي يمكن اتباعه هو نهج ''التكامل'' الذي يخول النساء اتخاذ مكانهن إلى جانب الرجل على قدم المساواة، لكن دون الإقدام على دخول مضمار الرجال. ورأى معظم المشاركين أن النهج السليم هو السعي إلى تحقيق المساواة الحقيقية، بينما اقترحت أقلية من المشاركين أن الأخذ بنهج التكامل في المجتمعات التي تتميز بالتنوع الثقافي والاقتصادي الكبير يُساعد في إحراز أهداف تحقيق الوئام من خلال الاحتفاء بالاختلافات السائدة بين الأشخاص.

٤٢ - ونوقشت مسألة أخرى أكثر أهمية، وهي ما إذا كان من الممكن فعلا التعميم في مسألة ما تحتاجه النساء في جميع أنحاء العالم اللائي يعشن في سياقات ثقافية شديدة التنوع، وما إذا كان من الممكن صياغة أهداف وغايات تنطبق في الوقت نفسه على النساء في البلدان الرائدة في مجال المساواة بين الجنسين وعلى البلدان التي تشهد درجة أكبر من عدم المساواة. وأشار مشاركون إلى أن معظم الأهداف المتعلقة بالشؤون الجنسانية أهداف عالمية. ففي جميع البلدان توجد نساء يواجهن قضايا تنطبق تقريبا بدرجات متفاوتة على الجميع، مثل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ومشاركة النساء في عملية اتخاذ القرارات السياسية، وإمكانية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية مثل ما يتعلق منها بحقوق الملكية والميراث، والحقوق الجنسية والإنجابية، والصحة الإنجابية. فجميع هذه القضايا تنطبق على جميع البلدان بدرجة أو بأخرى. وإذا أُدرجت هذه العناصر في هدف قائم بذاته، فمن الممكن جعلها تنطبق على الصعيد العالمي.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، أُعرب عن ضرورة الحذر من اعتبار جميع المجتمعات متجانسة. فصورة المرأة ومكانتها، على سبيل المثال، يختلفان من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. ولذلك، ستحتاج الحكومات دائما إلى مجال من الحرية في كيفية إنجاز هدف جنساني عالمي.

التحدي الذي يواجهنا هو اختيار الغايات التي تمثل حقا تغييرا جذريا في حياة المرأة وإيلاء الأولوية لهذه الغايات.

جون هيندرا
نائب المدير التنفيذي للسياسات والبرامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٤٤ - وتتجسد إحدى المشاكل المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية في أنها لا تتناول على نحو شامل العنف ضد المرأة، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى الاعتقاد بصعوبة قياس هذا العنف وتحديد مقاييس له. ولا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله. ولا تشمل أوجه العنف ضد المرأة العنف الجنسي والاغتصاب فحسب، بل أيضا الاتجار بالنساء والاسترقاق الجنسي والبغاء. وما دام هناك رجال يعتقدون أن بإمكانهم شراء امرأة لأنها فقيرة، فما زال أمام العالم أشواط طويلة ليقطعها قبل تحقيق المساواة الحقيقية. وينبغي للهيئات الدولية أن تصدر بيانات واضحة بخصوص هذه الجرائم، شأنها في ذلك شأن البرلمانات، وذلك بكامل ما يخوله تشريع القوانين من سلطة.

في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إذا حدث وعانت أية منطقة من ارتكاب العنف ضد المرأة بمستويات مفرطة في الارتفاع، يجوز لها أن تعلن حالة الطوارئ، كما هو الحال في أوقات الكوارث الطبيعية. ويتيح ذلك الاستفادة من موارد مكثفة لمواجهة المشكلة إلى أن تتم السيطرة عليها.

غابرييلا مونتانيو
رئيسة مجلس الشيوخ، دولة بوليفيا المتعددة القوميات

٤٥ - وينبغي أن تشمل التدابير المتخذة بشأن العنف ضد المرأة جانب الوقاية أيضا. فهناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى أنه كلما زاد عدد القاضيات وزاد عدد النساء في قوات الشرطة، كلما انخفضت مستويات العنف المرتكب ضد المرأة. وسيكون من المهم للغاية أيضا دراسة الأسباب الجذرية للعنف التي قد تشمل المركز الاجتماعي والاقتصادي والفقر، وتعاطي الكحول والمخدرات؛ إلا أنها في حالة العنف الجنسي كثيرا ما ترتبط باعتقاد الرجل أنه يتمتع بحقوق جنسية وبالإفلات من العقاب.

٤٦ - وإذا حدث توافق في الآراء مفاده أن مسألة العنف ضد المرأة ينبغي أن تشكل جانبا هاما من أي هدف جنساني قائم بذاته، وبالنظر إلى الصعوبة التي ووجهت في الماضي في قياسه أو تتبعه، ستقتضي الضرورة تحديد غايات ومؤشرات لقياس التقدم المحرز. وينبغي أن يستند ذلك إلى أفضل الممارسات المنبثقة عن مجموعة متنوعة من المجتمعات.

٤٧ - وثمة حاجة بالفعل إلى تحديد مؤشرات في جميع جوانب تمكين المرأة، ويجدر الترحيب بما تبذله هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الهيئات من جهود في هذا الصدد. ويمكن قياس التزام البلدان بإحراز تقدم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة بمدى اعتمادها واستخدامها لهذه المؤشرات. فعلى سبيل المثال، يسهل قياس الزيادة في فرص استفادة المرأة من القروض أو إمكانية ملكيتها للأراضي. ويتعين على البلدان أن تتوصل إلى توافق في الآراء لا يقتصر على الأهداف فحسب، بل يشمل أيضا المؤشرات التي ستُمكّن من تتبع التقدم المحرز.

٤٨ - ولم تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية غاية تتعلق تحديدا بالحقوق والصحة الإنجابية، مع أنها كانت مدرجة ضمن غايات أخرى. ويثير ذلك مسألة كيفية تناول الحقوق والصحة الإنجابية في سياق مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة. وباعتبار الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية عنصرا بالغ الأهمية في تأمين رفاه المرأة، فينبغي ألا تكون جانبا من هدف قائم بذاته فحسب، بل ينبغي أن تكون أيضا في الوقت نفسه جزءا لا يتجزأ من نهج شامل، ولا سيما عن طريق إدراجها في جميع الأهداف المتعلقة بالصحة. وتعتبر تلك الحقوق جانبا أساسيا في ضمان إمكانية استفادة النساء من الموارد والتحكم فيها، إذ تتيح لهن كل ما يهمهن من خيارات تسمح لهن بتقرير كيفية عيش حياتهن. ومن الواضح أن هذه مسألة حساسة من الناحية السياسية في بعض أنحاء العالم؛ غير أنها أساسية لإعمال حقوق الإنسان للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٤٩ - ومن المسائل التي يجب النظر فيها هي ما إذا ينبغي إدراج تمثيل النساء، أي عددهن في البرلمانات، في الهدف القائم بذاته بقصد تشجيع زيادة عدد النساء العضوات في البرلمانات. وهناك أدلة قاطعة على أنه في الحالات التي تزيد فيها أعداد البرلمانيات، يزيد إيلاء الاهتمام إلى المسائل التي تعني المرأة، ومن بينها وسائل منع الحمل والحق في الإجهاض والتعليم والصحة والعنف والتدريب المهني.

٥٠ - ونظر الاجتماع من منظور عملي في مجالات من هيكل أهداف التنمية المستدامة حيث أهملت في السابق الاهتمامات الجنسانية وحيث لم يرقَ مستوى التقدم المحرز إلى المستوى المطلوب بسبب إغفال العنصر الجنساني. فعلى سبيل المثال، وإن كان صحيحا أنه تم إحراز تقدم على صعيد البرلمانات، وأن هذا التقدم كان كبيرا جدا في بعض البلدان، فما زال تمثيل المرأة ناقصا على صعيد المجالس المحلية أو البلدية. وبالمثل، لا يزال هناك ''حاجز غير مرئي'' يعوق النهوض بالمرأة: فالمنظمات الدولية تميل إلى عدم تعيين نساء في المستويات العليا، وما زال الرجال يسيطرون على المراتب العليا في مجال الأعمال المالية والمصرفية والتجارية.

٥١ - وطُرح سؤال عن سبب الاستمرار في انتخاب الرجال بنسب غير متكافئة في وقت تمثل فيه النساء نحو نصف عدد الناخبين، ويوجد فيه عدد لا بأس به من النساء في عداد المرشحين. وبدا واضحا أن الناخبات لا يصوتن بالضرورة للنساء. وحينما يكون الأمر كذلك، فإنه تقع إلى حد ما على عاتق الرجال من ذوي العقلية المنفتحة مسؤولية التغلب على تردد النساء في التصويت لغيرهن من النساء. ولم يوافق البعض على هذا الافتراض الأساسي، وذكروا أمثلة من تجارب بلدانهم تفيد العكس.

٥٢ - وبصورة عامة، سادت نسبة من الإحباط بين المشاركين، سواء من الرجال أو النساء، إزاء الفارق الشاسع بين العبارات الطنّانة المستخدمة بشأن قضايا حقوق المرأة ومستوى التنفيذ على أرض الواقع، وبين التوافق الحماسي في الآراء الذي يتحقق في الاجتماعات مثل هذا الاجتماع والعقبات التي تُصادف في العالم الأوسع. وهذا هو المجال الذي ينبغي للبرلمانيين أن يضطلعوا فيه بدور بالغ الأهمية يتمثل في سنّ القوانين ورصد تنفيذها. وفي الظاهر، يبدو ذلك طريقة بسيطة لترجمة الالتزامات إلى ممارسة فعلية، غير أن وجود الإرادة السياسية أمر ضروري بطبيعة الحال، ويبدو للأسف أن هذا هو الأمر الذي يشكل عقبة أمام إحراز التقدم.

٥٣ - وفي الوقت الذي تعمل فيه البلدان على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مثل أهداف التنمية المستدامة، ينبغي عدم إغفال الالتزامات التي سبق التعهد بها والتي ما زالت مُلزمة. ومن المسائل المطروحة بالتالي هي كيف للأهداف الجديدة أن تُيسّر تنفيذ الالتزامات التي سبق التعهّد بها أو تُعوض عن أوجه القصور في تنفيذ تلك الالتزامات.

٥٤ - وسواء كانت الأمم المتحدة ستحدد في نهاية المطاف هدفا قائما بذاته أو ستتبع نهجا شاملا، أو تأخذ بكليهما، فلا يزال هناك العديد من المسائل التي سيتعين تناولها إضافة إلى مسألة العنف أو الصحة أو المشاركة في صنع القرار. فعلى سبيل المثال، هناك مسألة مساعدة العاملات من النساء على تحقيق التوازن بين مطالبهن المتباينة للترقي الوظيفي وأداء مسؤولياتهن في المترل. وهناك مسألة أخرى لم يُحسم فيها بعد، وهي المساواة في الأجر المدفوع على نفس العمل. وسيتعين تناول جميع هذه المسائل بالاستناد إلى بيانات ومؤشرات موضوعية وواقعية مصنفة حسب نوع الجنس والدخل وغير ذلك من العوامل ولا بد من بذل كل جهد ممكن لكفالة إدماجها حقا في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي.

٥٥ - ولن يُحرز بحق تقدم في مجال العنصر الجنساني لأهداف التنمية المستدامة مهما كان شكل صياغته، إلا إذا عولجت الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتمييز، بما فيها علاقات

القوى وأنماط التنشئة الاجتماعية. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا تغييرُ بعض المواقف التقليدية وإعادة النظر في مفهوم الذكورة. وسيكون من الضروري أن تتسم أهداف التنمية المستدامة، مثلها مثل الأهداف الإنمائية للألفية، بسهولة التعريف بها حتى تكتسب زخما بسرعة وتجذب انتباه صانعي السياسات وعامة الجمهور.

الاستنتاجات الرئيسية

- إن أفضل السبل للنهوض بالمساواة بين الجنسين في سياق أهداف التنمية المستدامة الجديدة اعتبارها هدفا قائما بذاته، مما من شأنه أن يركز اهتمام السكان والحكومات على الضرورة الملحة للمساواة بين الجنسين في حد ذاتها، وليس باعتبارها مجرد عامل تمكيني للتنمية. ومن شأن وضع هذا الهدف أيضا المساعدة على إنجاز العمل الذي لم ينجز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

- في الوقت نفسه، يجب أن تنتشر مراعاة الاعتبارات الجنسانية على نطاق المجموعة الكاملة من الأهداف الإنمائية من أجل القضاء على خطر فصل القضايا الجنسانية عن القضايا الإنمائية الأخرى، إذ أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني يخدم مصالح المرأة ويعزز خطة التنمية ككل.

- يجب أن يستند العمل الإنمائي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، التي يجب أن يتم جمع الكثير منها بشكل أكثر استباقية، مكملا لهذا النهج. وينبغي أن يتصدر العنف ضد المرأة بشكل خاص قائمة المسائل التي يتعين معالجتها في سياق الهدف الجنساني الجديد.

- ستنشأ صعوبات في إحراز تقدم بشأن هذه المسائل بسبب الاختلافات الثقافية فيما يتعلق بمكانة المرأة والنظرة إليها في مختلف البلدان. إلا أن قضايا المرأة وشواغلها، من قبيل العنف والصحة الجنسية والإنجابية، هي أمور عالمية. ويجب أن تستند خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في هذا المجال إلى الالتزامات الناشئة عن منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تسد الثغرات الموجودة في تلك الالتزامات السابقة.

الجلسة الثالثة: الحكم الديمقراطي من أجل التنمية المستدامة: ما مكانه ضمن الأهداف الجديدة؟

> ”نحن ندعو إلى إحداث تحول أساسي – تحول نحو الاعتراف بأن السلام والحكم الرشيد عنصران أساسيان لتحقيق الرفاه وليسا عنصرين اختياريين إضافيين“.
>
> تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٦ - كانت إحدى الرسائل الرئيسية لبيان كيتو أن الحكم الديمقراطي هو وسيلة وغاية في نفس الوقت لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه ينبغي بالتالي إبرازه بقوة في أهداف التنمية المستدامة الجديدة باعتباره هدفا قائما بذاته. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع تركيز فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، اعترف اجتماع البرلمانيين في كيتو بأوجه الترابط بين الحكم الديمقراطي وتحقيق الرفاه. وكان الهدف من المناقشة زيادة بلورة العناصر الرئيسية للحكم الديمقراطي وصلاتها بالتنمية المستدامة. وقد أتاحت أيضا فرصة للتأكيد على أهمية الحكم الديمقراطي بوصفه مفهوما أكثر شمولا من مفهوم الحكم وحده.

٥٧ - وكما أشار العديد من المشاركين، يعتمد الحكم الديمقراطي على وجود ما هو أكثر من حكومات فعالة بإمكانها تقديم الخدمات ذات النوعية الجيدة إلى شعوبها. ويستند المفهوم في الأساس إلى مسألة شروعية من يحكمون وقراراتهم، التي تأتي بدورها من الثقة في العملية السياسية والمؤسسات العامة. وتعتمد الديمقراطية وحسن أداء المؤسسات على إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها الأحزاب السياسية في إطار حرية وسائط الإعلام.

٥٨ - ومما يتسم بنفس القدر من الأهمية أن يشعر الناس أنه من المهم الذهاب إلى صناديق الاقتراع والسعي إلى كفالة جودة الحكم والمطالبة بالمساءلة والشرعية. وتضطلع البرلمانات، بوصفها ممثلة للشعب، بدور بالغ الأهمية في إيصال ما يريده الناخبون من الحكومة والجهاز القضائي ووسائط الإعلام والأحزاب السياسية. ويعني ذلك أن من الضروري أن يفكر البرلمانيون في الكيفية التي يمكنهم بها القيادة والتنظيم وتحديد الأولويات والخضوع للمساءلة في عالم ينتظر الناس فيه منهم القيام بالمزيد وليس بالأقل.

ليست السياسة فقط من أجل حل المشاكل، وإنما أيضا من أجل اغتنام الفرص.
غونيلا كارلسن
العضوة السابقة في الفريق الرفيع المستوى
التابع للأمين العام للأمم المتحدة،
الوزيرة السابقة للتعاون الإنمائي في السويد

٥٩ - وتعني الإمكانية الواسعة النطاق للحصول على المعلومات في الوقت الحاضر أن المواطنين لديهم توقعات أكبر: ليس فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية فحسب، ولكن أيضا بالحق في المشاركة، وذلك على الصعيدين الوطني والعالمي. وتكلم العديد من المشاركين عن صعوبة إدارة هذه التوقعات. وحتما فقد جمعتنا العولمة واستخدام التكنولوجيا الرقمية، بحيث أن الناس اليوم في العديد من البلدان والمناطق يناقشون القضايا ذاتها. ونحن نعرف أيضا أن النظام المتعدد الأطراف القائم لا يحقق النتائج المطلوبة في عالم تسوده العولمة حقا. وبالنسبة للعديد من المشاركين، فإن تأثير الشركات عبر الوطنية الآخذ في الاتساع باعتبارها جهات فاعلة اقتصادية عالمية يدعو إلى تعزيز الحوكمة السياسية العالمية القادرة على معالجة مسائل من قبيل الظلم والفقر وعدم الاستدامة - وهي مسائل مشتركة بين جميع بلدان العالم تقريبا.

٦٠ - ويجب أن تهدف عملية ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية إلى القضاء على الفقر في عصرنا، ولكن يجب تحقيق هذا الهدف مع الاعتراف بأن مواردنا محدودة وآخذة في التناقص المستمر. وهذا العمل الذي يهدف إلى القضاء على الفقر في سياق الاستدامة لا يمكن أن يتحقق خارج إطار من الحكم الديمقراطي ودون وجود مؤسسات قادرة على تقديم حلول فعالة في مجال السياسة العامة. وقد أيدت جميع التعليقات الواردة من المشاركين تقريبا الرأي القائل بأن الحكم الديمقراطي أمر حيوي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة المنصفة والطويلة الأمد. ويجب أن يكون عنصرا تشمله جميع أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تتضمن بعض عناصره الرئيسية الرقابة البرلمانية تمشيا مع تقسيم السلطات بين فروع الحكومة، والحماية الفعالة لحقوق الفئات الضعيفة من المجتمع، والإعمال الحقيقي للحق في المعلومات، وتعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة لدى قوات الأمن، ووجود نظام قضائي مستقل ميسور التكلفة للجميع. ويجب أن يشمل أيضا عملية جارية لاستعراض وتحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة، من قبيل الصحة والتعليم، والعدل، والاستثمار في البنية الأساسية للبلد.

هناك خط مصطنع بين ما هو وطني وما هو دولي؛ وفي عالم اليوم تكون المشاكل العالمية أيضا مشاكل وطنية بل ومحلية.

يان إلياسون
نائب الأمين العام للأمم المتحدة

٦١ - وكي تتمكن الحكومات من معالجة المشاكل الداخلية، ينبغي لها التحلي بالانفتاح على العالم الخارجي ومراعاة البعد الدولي. وفي هذا الصدد، تضطلع البرلمانات بدور بالغ الأهمية حيث ينبغي لها أن تشرح لناخبيها أنه رغم وجود مشاكل في البلد، لا يمكن للبلد حل تلك المشاكل بمفرده، دون أخذ الواقع الكائن خارج حدودها بعين الاعتبار ودون إزالة ذلك الخط الزائف الذي يفصل بين ما هو وطني وما هو دولي.

أجرينا مؤخرا تصويتا يقرر فيه الناس ما إذا كان ينبغي منحهم من الآن فصاعدا ستة أسابيع من الإجازة السنوية. من يا ترى في العالم يمكن أن يعترض على أن يكون لديه إجازات أكثر ... إلا أن السويسريون قد صوتوا ضد ذلك. صحيح أن الحصول على إجازات أكثر أمر جذاب للغاية، ولكن الناخبين قد خلصوا إلى أن هذا القرار لن يكون قرارا مسؤولا من حيث المصلحة الوطنية.

بول سيغر
الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

٦٢ - ويجب أن يقوم الحكم الديمقراطي على إحساس قوي للغاية بملكية زمام أمور البلد، لا يكون مستمدا من المشاركة النشطة لكافة المواطنين فحسب، بل أيضا من كونهم مطلعين اطلاعا جيدا على مجريات الأمور. وعلى هذا النحو، يشعر الناس أن لهم مصلحة في النهوض بالمجتمع ككل. وهناك صلة قوية بين مسؤولية الأشخاص عن الصالح العام والديمقراطية، التي يتعين على البرلمانيين المساعدة في تعزيزها: ففي إطار ديمقراطية سليمة يتخذ الأشخاص عادة قرارات تأخذ أفضل مصالح المجتمع أو البلد في الاعتبار. ويمكن الوقوف على أمثلة على ذلك في بلدان تمر بمستويات مختلفة من التنمية والثقافة السياسية من قبيل سويسرا وكوستاريكا.

عندما نالت كوستاريكا استقلالها، فقد أرست التزاما قويا بالتعليم. وكان هناك أيضا إيمان راسخ بالتضامن، مما مكن من إجراء إصلاحات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك وضع قانون للعمل ونظام وطني للصحة. ولدى البلد نظام انتخابي دينامي للغاية يتمتع بالشرعية في عيون السكان، ونظام قضائي على درجة عالية من الاستقلال والنزاهة، ودستور يوفر ضمانات للحقوق الفردية والاجتماعية للشعب.

السفير إدواردو أوليباري
الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

٦٣ - وأشارت العديد من المداخلات إلى أن الفساد هو متغير رئيسي في الحياة السياسية في بعض البلدان، وهو يعد أحد العوامل الرئيسية التي تقوض الحكم الديمقراطي وثقة الشعب في المؤسسات. وتزعزع فضائح الفساد الأسس التي تقوم عليها مؤسسات البلد، مما يهدد مصداقيتها ومصداقية النظام السياسي. ومن ناحية أخرى، فإن النجاح في إصدار الأحكام بالسجن ضد المسؤولين الفاسدين سيؤدي بالفعل إلى تعزيز مصداقية النظام القضائي.

وصل أربعة من الدكتاتوريين العسكريين إلى السلطة عنوة في باكستان وقد تعرضوا جميعا للهزيمة من حركات شعبية واسعة النطاق. وقد انتهى كل عهد ديكتاتوري باستعادة الديمقراطية مع أن جميع حركات المقاومة الجماعية ضد حكم الفرد المطلق خلت تماما من العنف.

إعتزاز أحسان - عضو مجلس الشيوخ
باكستان

٦٤ - وينبغي أن توضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس نهج يكون البشر في صميمه. وينبغي أن تدمج معايير حقوق الإنسان، بما يشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وينبغي أن يستند الحكم الديمقراطي إلى العناصر الرئيسية المتمثلة في المشاركة والشفافية والمساءلة، وأن تؤدي إلى نواتج إيجابية من أجل التنمية من قبيل تقليص أوجه عدم المساواة. وترجع الفوضى السائدة في الكثير من جوانب الحياة في مجتمعاتنا اليوم إلى الافتقار إلى القيادة المناسبة في نظام الحكم لدينا. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في تآكل شبكات الأمان وغيرها من المنافع العامة التي تساعد أيضا، إلى جانب فائدتها المباشرة، على إيجاد رابط مشترك بين الشعب، فضلا عن الشعور بالمواطنة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون للرعاية الصحية الشاملة التي هي في متناول الجميع فوائد تكميلية تتمثل في الإسهام في تحسين توزيع الثروة مع تمكين الناس من المشاركة بنشاط أكبر في العملية السياسية.

> القادة الحقيقيون يهتمون بصنع التاريخ لا بكسب المال.
>
> برلماني من سورينام

٦٥ - وينبغي أن تكون الديمقراطية في جوهرها قائمة على المشاركة، إلا أنها في العديد من الحالات تتعرض للتشويه من جراء الأنانية والجشع، بما يغري القادة على أن يحيدوا عن مصالح مجتمعاتهم المحلية. ونظرا لذلك، فإن الأسرة العالمية تفتقر إلى قيم أساسية من قبيل التضامن والخدمات الاجتماعية. ويجب أن ينصر البرلمانيون إعادة هذه القيم إلى الحياة السياسية.

٦٦ - أما الثقة في الحكومة والاستقرار السياسي والمساءلة، فهي عوامل مترابطة ترابطا قويا، وهي عوامل محددة رئيسية للحكم الديمقراطي. وإذا غاب الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي عن أي بلد، فإن الحكم يصبح أصعب بنفس الدرجة. وفي الوقت نفسه، إذا كانت الثقة في الحكومة ومؤسساتها غير موجودة بصفة عامة، يمكن أن يكون السبب الرئيسي لذلك عدم توفيرها للخدمات التي هي مسؤولة عن تقديمها. وكي تكون هناك ثقة في النظام السياسي، فلا بد أن يكون خاضعا للمساءلة. وتنشأ المساءلة إلى حد كبير عن مجتمع يتسم بالشفافية مع وجود رأي عام قوي ووسائط إعلام حرة، مع إمكانية وصول الناس إلى الموارد التي تمكنهم من التنديد بما يعتبرونه خطأ.

٦٧ - وأشارت العديد من المداخلات إلى أن المساءلة والثقة ليستا ضروريتين على الصعيد الوطني فحسب، ولكن أيضا على الصعيد الدولي. وأحد العوامل التي تعوق الثقة بين الأمم هو وجود اتجاه جديد نحو النزعة القومية، يصب في بعض الأحيان في كراهية الأجانب، وتصاعد الاحتجاج بمفهوم السيادة. وقد يكون هذا النوع من رد الفعل ناشئا عما يعتبر من الآثار السلبية للعولمة، مما يجعل من الصعب على الدول، والحال هذه، أن تتواصل مع بعضها البعض وأن تقدم التنازلات اللازمة للتوصل إلى حلول على الصعيد العالمي.

٦٨ - وثمة صعوبة أخرى تتمثل في تأثير الأموال على الحياة السياسية. وذلك حيث أن السياسيين الذين تحركهم المصالح التجارية الخاصة والبرلمانيين الذين انتخبوا لأن الفقراء قد قدمت إليهم رشاوى للتصويت بطريقة معينة لا تكون لهم الشرعية اللازمة لمكافحة الفساد. وثمة حل جزئي لذلك يرد في بعض الدساتير، وهو أن تُمول الحملات السياسية والانتخابات حصرا من الدولة، مع حظر المساهمات الخارجية.

٦٩ - وعندما تكون الحكومة غير خاضعة للمساءلة أو غير موثوق فيها كليا، يصبح من الصعب جدا إقناع الناس بأن يشاركوا في الانتخابات، الأمر الذي يؤدى إلى مرور

الديمقراطية بأزمة. إلا أنه حتى في بعض البلدان التي هي ديمقراطية حقا، يسجل فتور في همة الناخبين وانخفاض مستويات المشاركة وانعدام الاهتمام السياسي. وقد يعزى ذلك لسبب من بين سببين متعارضين تماما: إما أن الناس فقدوا الأمل في أن تغير الحكومة المنتخبة حياتهم إلى الأفضل أو أنهم على العكس من ذلك أصبحوا مطمئنين إلى أن الحكومة تمسك تماما بزمام الأمور وستستمر في توفير نفس المستويات من الرخاء والأمن.

٧٠ - ومما يبعث على القلق بشكل خاص لدى العديد من المشاركين غياب الشباب عن العملية الانتخابية. فعلى وجه العموم، إن النشاط السياسي هو في أيدي الأجيال المتوسطة السن والأكبر سنا، الذين لن يكون موجودين لرؤية الآثار المترتبة على ما اتخذوه أو ما لم يتخذوه من قرارات اليوم. ولا بد أن يتم إشراك الشباب كي يكتسبوا الخبرة التي سوف يحتاجونها عندما يتولون زمام الأمور في نهاية المطاف. ويواجه الشباب العديد من ضروب الإلهاء عن الواجبات المدنية، من قبيل انخراطهم في وسائط التواصل الاجتماعي وغيره من الاهتمامات الذاتية التي تستأثر بقدر كبير من وقتهم. ولكن ينبغي ألا تشكل هذه الاهتمامات بديلا عن المشاركة الديمقراطية. ولا بد من تسخير رؤية الشباب وحماسهم في خدمة التغيير الديمقراطي.

٧١ - وثمة الكثير من الأفكار بشأن تعزيز الحوكمة. وأحد هذه الأفكار هو أن يتم إصدار شهادة ميلاد لجميع الأطفال الحديثي الولادة في جميع أنحاء العالم، وهي وثيقة تثبت وجودهم، وبالتالي حقهم في الذهاب إلى المدرسة والحصول على الرعاية الصحية والتصويت في الانتخابات وفتح حسابات مصرفية. وتتمثل فكرة أخرى في مجرد خفض سن الاقتراع من أجل إشراك الشباب في النظام الديمقراطي قبل أن يسأموا منه.

٧٢ - وفي إطار الجهود المبذولة من أجل توطيد الحكم الديمقراطي، قامت بعض البلدان بتجربة تطبيق اللامركزية على الحكومة في العاصمة وعلى مستويات أخرى من قبيل المقاطعات أو المناطق. ويمكن أن يتيح ذلك فرصا للقائمين على السلطة كي يكونوا أكثر اطلاعا على شواغل ناخبيهم، وإن كان بعض المشاركين قد نبهوا إلى أن هذا التغيير يجب أن يتم بحذر لتفادي أن يصبح الأمر مجرد تكرار لحالات الحكم المركزي السيء على المستويات الأدنى.

٧٣ - وعملية الميزنة القائمة على مشاركة المواطنين، من قبيل تلك الموجودة في جمهورية كوريا، تتيح فرصة للناس، من خلال جلسات الاستماع العامة والدراسات الاستقصائية على الإنترنت، كي يعبروا عن آرائهم بشأن جميع المسائل المتعلقة بالميزانية على مستوى الحكم المحلي. ويمكن إنشاء آليات مماثلة تتيح للمواطنين أن يعربوا عن آرائهم بشأن كل مشروع من

المشاريع الجديدة التي تقترح الحكومة الاضطلاع بها وبشأن كيفية تأثرهم بالمشروع. ويمكن أن يكون لنقل السلطة إلى السلطات المحلية أيضا أثر إيجابي على النمو والتجارة والعمالة، على النحو الذي شهدته البرازيل.

٧٤ - والقوانين السليمة ذات الصلة بوسائط الاتصال والمعلومات وحرية التعبير هي أيضا عنصر حاسم من عناصر الحكم. ويتعين على البرلمانات سن قوانين بشأن إمكانية الحصول على المعلومات العامة، تلزم مؤسسات الدولة فعلا بالخضوع للمساءلة وقبول مطالب السكان في هذا المجال. وبدلا من السعي إلى تنظيم ومراقبة وسائط الإعلام، ينبغي للبرلمانات أن تكفل استقلالها عن أي تأثير خارجي قدر الإمكان، مع القيام في الوقت نفسه بوضع أحكام لكفالة عملية إبلاغ مسؤولة. وفي المجتمع الديمقراطي، يجب أن يكون لدى من يتولون السلطة الاستعداد لقبول الانتقادات، وهو جزء من مهمة وسائط الاتصال.

٧٥ - وفي حين أن من الواضح أن هناك اتجاه كبير نحو دعم الحكم الديمقراطي من جانب السياسيين في جميع أنحاء العالم، فقد أعرب بعض المندوبين عن القلق إزاء بعض التردد لدى الأمم المتحدة إزاء إدراج الحوكمة في خطة التنمية. ومع ذلك، فإن تلك المقاومة ليست واسعة الانتشار؛ وهناك العديد من البلدان التي تؤيد إدراج الحكم الديمقراطي إما باعتباره هدفا من أهداف التنمية المستدامة أو كشرط أساسي للعديد من الأهداف المحددة التي ستنشأ. وبالنسبة للدول الأعضاء التي تساورها الشكوك بشأن مفهوم الحكم الديمقراطي، فهي تستند في تفكيرها إلى اعتبارين. أولا، إن بعضا منها يرى أن إدراج هذا الهدف قد يفتح الباب أمام التدخل في سيادتها الوطنية. ثانيا، إن العديد من البلدان لا تزال تشعر بعدم الارتياح من فكرة أن تخضع نفسها لعملية مساءلة مستمرة إزاء سكانها والمجتمع الدولي على حد سواء.

٧٦ - ومن أجل التغلب على هذه الشواغل، يجب أن يكون عدد من الدول الأعضاء على اقتناع بأن الحكم الديمقراطي سيخدم مصلحتها في نهاية المطاف، إذ إنه يبني الثقة ويحقق الاستقرار السياسي. ويشير إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠[٣] على وجه التحديد إلى أهمية الحكم الرشيد في تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، فقد تم الاعتراف بالفعل بدور الحكم الرشيد كعامل تيسير وتمكين بالنسبة للأهداف الإنمائية. ولعل السبب الذي من أجله لم يكن الحكم الديمقراطي مدرجا كهدف بحد ذاتها في عام ٢٠٠٠ هو أن العالم لم يكن يشعر بالارتياح إزاء المفهوم وكانت لديه شكوك إزاء الكيفية التي يمكن بها رصده، إذا كان ذلك ممكنا على الإطلاق. إلا أنه على مر السنين، قام الاتحاد البرلماني الدولي على وجه

(٣) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

الخصوص بتطوير بعض الخبرات والأدوات التي ستمكن من توفير بعض السبل لتتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي.

الاستنتاجات الرئيسية

- من شأن إدراج هدف محدد يتعلق بالحكم الديمقراطي ضمن أهداف التنمية المستدامة في المستقبل أن يؤدي إلى تحسين القرارات الحكومية بشأن التنمية المستدامة مع التأكيد في الوقت نفسه على الأهمية المحورية لمبادئ الحكم الديمقراطي باعتبارها جوانب رئيسية لتحقيق الرفاه. وينبغي تشجيع البرلمانات على اعتماد قرارات أو اقتراحات إجرائية دعما لهذا الهدف وكوسيلة للتأثير على المناقشات الجارية حول أهداف التنمية المستدامة.

- الحكم الديمقراطي أمر أساسي من أجل كسب ثقة المواطنين في الحكومة ومؤسساتها. والفساد هو من أكثر العوامل المدمرة للثقة.

- الانتخابات الحرة والتريهة هي لبنة أساسية لأي نظام للحكم الديمقراطي. ومن الضروري الحفاظ على مشاركة الناخبين أو تعزيزها، ولا سيما فيما بين الشباب، بما يؤدي إلى بناء الثقة.

- مع تحول نطاق شركات القطاع الخاص إلى نطاق عالمي، هناك حاجة أيضا إلى حوكمة سياسية قوية على الصعيد العالمي من أجل معالجة المسائل التي لا يجري تناولها، من قبيل الظلم والفقر والنمو غير المستدام.

- يمكن تعزيز الحكم الديمقراطي بالعديد من السبل، بما في ذلك عن طريق كفالة ألا تشوب الانتخابات شائبة بسبب تبرعات الجهات ذات المصالح الخاصة، وذلك من خلال توفير الآليات التشاورية المبتكرة وكفالة وجود بيئة إعلامية خالية من القيود.

- كان الحكم الديمقراطي ينظر إليه في الماضي على أنه أمر يصعب قياسه. ومع ذلك، فقد تم وضع نهج جديدة عديدة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل المساعدة على تحديد التقدم المحرز وتتبعه. ومن شأن إحراز تقدم على هذه الجبهة أن يجعل من الأيسر تحديد هدف قائم بذاته.

الجلسة الرابعة – البرلمانات والخطة الجديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الاستعداد للتنفيذ

يضع تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا البرلمانات في مكان الصدارة. إذ يمكنها أن تقوم بدور محوري في التشجيع على زيادة الملكية الوطنية للاستراتيجيات والبرامج الإنمائية، في ضوء أهداف التنمية المستدامة. ويتسم دور البرلمانات في التنفيذ بأنه متعدد الجوانب، مما يسهم في عملية التنفيذ بكثير من الطرق المختلفة.

شيرين شارمين شودري
رئيسة البرلمان، بنغلاديش

٧٧ - استنادا إلى الدروس المستخلصة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والدور الذي تمكنت أن تضطلع به البرلمانات حتى الآن، ناقشت هذه الجلسة كيف يمكن للبرلمانات أن تبدأ في الإعداد لمجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة بوصفها خطة عالمية تشرك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

٧٨ - ولم ينقض بعد السباق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: فلا تزال هناك سنتان أمامنا، ومع شغل الأهداف الإنمائية صدارة جدول أعمال العديد من البلدان حول العالم الآن، فإن الفرص متعددة لتحقيق ما يمكن تحقيقه من الآن وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويلزم البرلمانيون والحكومات وضع خطط جادة حول كيفية استخدامها لهذا الوقت. وفي القطاع الصحي على سبيل المثال، في حين أن بعض البلدان قد نجحت في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، لم تنجح بلدان أخرى في ذلك. وبالمثل، فإن بعض البلدان قد نجحت في مكافحة مرض السل، في حين لم تنجح بلدان أخرى. ومن المهام الرئيسية في السنتين القادمتين التعلم من الدروس المستفادة من هذا النجاح أو ذاك الفشل.

٧٩ - وتتعدد الأسباب التي دعت إلى عدم كفاية التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك بعض الكوارث المتصلة بتغير المناخ، وحالات اندلاع النزاع، وعدم وفاء بعض البلدان الأغنى بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وعدم إيلاء الأولوية في العديد من البلدان للأهداف الإنمائية للألفية، والميل إلى تخصيص اعتمادات الميزانية للنفقات العسكرية بدلا من التنمية. إلا أن أحد العوامل المهمة هو عدم ترسخ الوعي فعلا بالأهداف الإنمائية للألفية بين البرلمانيين في بعض البلدان حتى ما يقرب من ثلث الطريق الذي قطعته بالنسبة لإطارها الزمني البالغ ١٥ عاما. وبناء على ذلك، بدأ الرصد المنتظم لعملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على قدم وساق

في وقت متأخر نسبيا من العملية. ولو كان قد تم الاضطلاع بذلك في وقت أبكر بكثير، لكانت النتائج قد تحسنت الآن. وتفاديا للوقوع في الشراك نفسها في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يلزم البرلمانيون أن يكونوا على دراية بها منذ البداية، وأن يكونوا مستعدين لرصد تنفيذها. وفي الواقع، تلزم المعرفة المؤسسية بأهداف التنمية المستدامة داخل البرلمانات باعتبارها مؤسسات، حيث أن فرادى البرلمانيين يأتون ويذهبون مع كل انتخاب.

٨٠ - ويمكن للبرلمانات أن تحدد نقاط الضعف في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغها، مع الخوض في الأسباب الجذرية للتأكد من مواءمتها على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية. ويعد تعزيز العلاقات الوثيقة مع الحكومات أمرا بالغ الأهمية لأن هذا التفاعل هو السبيل الوحيد في الواقع لأن تُدرج في هذه العملية الأولوياتُ التي تكتسي أهمية كبرى على الصعيد الوطني، بما يعكس تطلعات الشعب. ويمكن للبرلمانات تعزيز مواءمة السياسات وتنسيقها والمساءلة المتبادلة إزاءها، وهي توفر المنتدى من أجل تيسير المناقشة بشأن جميع المسائل الإنمائية. ويمكن للبرلمانيين، كممثلين للشعوب، عرض المسائل الحيوية التي تؤثر في الفقراء والضعفاء والمهمشين. ويمكنها بالتالي أن تضطلع بدور حيوي في وضع خطط إنمائية مستنيرة على أساس الأولويات الحقيقية.

٨١ - ومن الناحية الإيجابية، فإنه ينبغي الإقرار أيضا بأنه لولا الأهداف الإنمائية للألفية، ما تمكن العالم من الدخول في شراكة عالمية فريدة أنشأت عملة مشتركة بين الحكومات، في الشمال والجنوب، ومع أصحاب المصلحة الآخرين مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص. وما كان العالم أن يشهد هذا التوسع في نطاق الجهود المبذولة في مجالات التعليم والصحة ولوازم المياه المأمونة من بين مجالات عديدة أخرى. وفي الواقع، ستحقق العديد من البلدان النامية بعض الأهداف الإنمائية للألفية أو معظمها بحلول عام ٢٠١٥. ولن تحقق ذلك جميع البلدان ولن تتحقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية ولكن سيتحقق ما يكفي لتغيير ملامح المشهد الإنمائي. والتحدي من الآن فصاعدا هو كيفية الانتهاء من الأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى وضع خطة أوسع نطاقا تجمع بين القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٨٢ - وتتعلق مهمة أخرى للبرلمانيين بتشكيل خطة التنمية العالمية الجديدة، بحيث يكون على مستوى الطموح المطلوب للاضطلاع بالاحتياجات الأولية الرئيسية في عصرنا. وفي إطار جهد لم يسبقه مثيل من جانب الأمم المتحدة من أجل استطلاع آراء الناس حول العالم، تم الاستماع بالفعل لأكثر من مليون صوت، والرسالة الواضحة والمدوية لم تكن فقط إدراج القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في صميم الخطة، ولكن أيضا تضمين الخطة

القضايا التي لم تعالج معالجة كافية من خلال الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحوكمة الديمقراطية والسلام والتحرر من الخوف والعنف وتوفير فرص العمل، لا سيما للشباب.

٨٣ - وفي حين شهدت الأمم المتحدة مشاركة قوية للغاية من جانب البرلمانات على الصعيد الوطني، فهناك حاجة إلى زيادة هذه المشاركة على نحو أكبر. ويلزم مواصلة ممارسة الضغوط من أجل مكافحة النزوع إلى الحد من الطموح أو الهروب من القضايا الصعبة أو اعتماد القواسم المشتركة الأدنى، وهو ما قد يتسرب بخلاف ذلك إلى المفاوضات بين الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، تلزم طريقة جديدة للعمل بالنسبة للحكومات حول العالم من أجل إنجاح التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تحسين إدماج الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في جميع مجالات وقطاعات السياسة العامة. ويمكن للبرلمانات أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في فرض هذا الإدماج بكفالة أن تراعي القرارات والقوانين والميزانيات الأبعاد الثلاثة مراعاة حقة.

> نـدرك أن المساءلة الفعالة ستكون عاملا محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية وفي الوقت المناسب. وثمة دور يتسم بأهمية خاصة ينبغي لكم تأديته في هذا الصدد.
>
> السفير نستور أوسوريو
>
> رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٤ - وكثيرا ما تم تحديد الأهداف الإنمائية في الأمم المتحدة باتباع نهج يسير من القمة إلى القاعدة أو نهج قطاعي، يعالج القضايا على نحو مجزأ. ولكن يمكن للبرلمانيين إعادة تشكيلها في إطار عملية تبدأ من القاعدة إلى القمة، من خلال إشراك أصحاب المصلحة على المستويات الشعبية، وبالتالي معالجة إحدى نقاط الضعف في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت نفسه إرساء الأساس من أجل مجموعة أكثر فعالية من أهداف التنمية المستدامة.

٨٥ - وفيما يتعلق بالتنفيذ، تعد الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة إحدى الجوانب الهامة، ويتعين تحقيقها من خلال ممثلي الشعب المكلفين. وينطبق هذا بصفة خاصة بالنظر إلى الخطة العالمية الحالية، التي تحدها فترة زمنية تتراوح بين ١٠ و ١٥ إلى ٢٠ سنة. ولدى الفرع التنفيذي رؤية قصيرة المدى للغاية، تستند إلى ما يلزم عمله على مدى فترة خمس أو أربع سنوات، في حين بوسع البرلمانيين توفير قيمة مضافة من خلال اعتماد منظور أطول مدى. ومن المجالات الأخرى التي يمكن للبرلمانيين توفير فيها قيمة مضافة مجال تحسين نوعية النواتج. وهناك اختلافات وأوجه عدم مساواة داخل البلدان، الأمر الذي يمكن للبرلمانيين

فقط لفت الانتباه إليه. ولا ينبغي قياس النواتج فقط على أساس عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس أو عدد الأسرة المتوفرة في المستشفيات، إذ مما يتسم بنفس القدر من الأهمية نوعية التعليم في المدارس و/أو نوعية الرعاية الصحية في المستشفيات.

٨٦ - وبالنسبة للتنفيذ، يمكن للبرلمانيين أداء دور حاسم آخر في إدماج التنمية المستدامة سواء عموديا بين الجمعيات المحلية أو الإقليمية والجمعيات الوطنية وأفقيا فيما بين المناطق أو الأقاليم. وينبغي أن يكون هناك تنسيق على جميع المستويات، ليس فقط محليا وإقليميا وعالميا، ولكن أيضا على المستوى المؤسسي ومع الأمم المتحدة. ويلزم التنسيق، داخل البرلمان بالذات، ربما من خلال هيكل مخصص لذلك، من أجل تيسير الرصد وإضفاء الطابع المؤسسي على الخطة الجديدة عموما. ومن العقبات أمام التكامل والتنسيق الافتقار إلى البيانات، مما يجعل من الصعب على البلدان والمناطق رصد المرحلة التي بلغتها إزاء تنفيذ الأهداف الإنمائية المختلفة أو تقييمها. ويلزم تنسيق أساليب جمع البيانات وتفسيرها وإيجاد نظم موحدة لإدارة المعلومات من أجل إزالة مشاكل نقص المعلومات التي شابت الجهود الأولى المبذولة في إطار عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٧ - ولدى بعض البلدان، على مستويات مختلفة، نظم لجمع المعلومات لا تقيس فقط الناتج المحلي الإجمالي بل تدمج أيضا مؤشرات بديلة، مثل التعليم والصحة والرفاه والسعادة. وعلى نحو ما نوقش في وقت سابق من الاجتماع، إن كون النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الرفاه أو الازدهار، الذي يمثل الهدف النهائي للتنمية، يجعل بالتالي العناصر الأخرى للتنمية المستدامة أكثر أهمية، مثل كيفية وقف اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومنع التمييز وتحقيق التماسك والإدماج الاجتماعيين. ولدى البلدان أيضا خطط تهدف إلى توسيع نطاق هذا النوع الأكثر شمولا من نظام القياس ليشمل مستويات سياسية وإدارية مختلفة. وستكون لهذه النظم أهمية في تحديد الموارد اللازمة حقا من أجل الانتهاء من عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والشروع في السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٨ - والميزانية أداة أساسية لتحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية، ومن المهام المنوطة بالبرلمان التدقيق في الموارد التي يجري تخصيصها لهذا الغرض، وفيما إذا كانت تستخدم بشكل صحيح. وإذا كان البرلمانيون يفتقرون إلى الخبرة برصد الميزانيات وتحليلها، ينبغي لهم التماس فرص الحصول على تلك الخبرة أو التوجيهات من الزملاء الأكثر خبرة. وقد أنشأت مختلف البلدان أطرا لرصد الميزانيات لمساعدة البرلمانيين في هذه المهمة. ومن المهام ذات الصلة إقناع الجمهور والحكومة بضرورة أن يكون للبلد ميزانية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وهذه رسالة

ليس من السهل توجيهها في أوقات الأزمات المالية والتقشف. ومن أولى ضحايا هذه الأوقات ميزانية المعونة الدولية، مما يجعل من الأمور الأكثر إلحاحا توجيه رسالة مفادها أن الأزمة لم تقلل احتياجات البلدان المستفيدة.

السيطرة على الخزينة العامة يخول البرلمانات سلطة هائلة للتأثير في النواتج الإنمائية. وفي أوغندا، على سبيل المثال، أشار البرلمان مرارا إلى الحكومة بأن البلد لن يحقق أبدا الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بسبب عدم كفاية التمويل المخصص لقطاع الصحة. وفي السنة الخامسة من هذه المواجهة، قرر البرلمان أن الكيل قد طفح، ورفض إقرار الميزانية. ونتج عن ذلك جمود استمر ثلاثة أسابيع سحبت بعدها الحكومة الميزانية وقدمت ميزانية جديدة تشمل زيادة هائلة في مخصصات الصحة.

أندرز ب. جونسون
الأمين العام، الاتحاد البرلماني الدولي

٨٩ - ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المختلفة موارد إضافية. بل أشار بعض المندوبين، في الواقع، إلى أن اعتماد بلدانهم على المعونة الأجنبية هو الذي أعاق جزئيا تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. والأهم من ذلك هو كفالة أن تحشد الحكومات مواردها من أجل التنمية. وتمثلت إحدى المبادرات المتخذة على المستوى الأوروبي في فرض ضريبة على المعاملات المالية عبر الوطنية واستخدام العائدات لأغراض التنمية. وحتى الآن، انضمت ١٢ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٨ دولة إلى هذه الخطة، في حين تُبذل جهود لإقناع دول أخرى باعتمادها أيضا. وكان من بين الاقتراحات الأخرى اتخاذ تدابير لمكافحة التدفقات غير المشروعة للأموال والاحتيال الدولي والاستيلاء على العائدات المخصصة للمعونة الدولية، ومناشدة الدول المنتجة للنفط مساعدة جيرانها الأقل حظا في العالم النامي.

٩٠ - وفي حين صممت الأهداف الإنمائية للألفية لصالح البلدان النامية، فإن الخطة الجديدة للتنمية المستدامة ستنطبق على جميع البلدان، النامية منها والمتقدمة النمو. ولعله من غير الواضح تماما في العالم المتقدم أن بلدان الشمال لم تعد مجرد ”بلدان مانحة“، بل تعتبر جهات فاعلة وشريكة في التعاون الإنمائي بدرجة كبيرة. ويتمثل أحد الاختلافات عن الماضي في أنه عندما تقدم الدول المتقدمة النمو المساعدة الآن، ينبغي لها ألا تفرض شروطا بطريقة قطعية أو أبوية. بل ينبغي لها، عندما تلاحظ في البلدان النامية مجالات تحتاج إلى التحسين مثل المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان أو تمكين المرأة، أن تقدم المساعدة لتحقيق ذلك بروح من الحوار والشراكة.

٩١ - وينبغي للبرلمانيين نقل الرسالة التي مفادها أن الأهداف النبيلة للتنمية البشرية لم تتحقق بعد. فلا يزال الفقر موجودا في العالم، وليس بإمكان كل طفل أن يذهب إلى المدرسة، ولا يزال الشوط طويلا أمام تحقيق تمكين المرأة، وذلك من بين أوجه نقص عديدة. وينبغي أن تفيد الرسالة أيضا بأن مسألة التنمية المستدامة برمتها ليست مسألة تهم البلدان النامية فحسب، بل إنها ذات أهمية كبيرة أيضا للبلدان المتقدمة النمو، التي لا تزال أغناها تعاني من مشاكل الفقر والجوع والتشرد. وبالمثل، فإن مسألة الاستدامة تهم العالم أجمع، وخير دليل على ذلك تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وغير ذلك من التحديات البيئية الملحة. ومن المهم جدا أن يعمل البرلمانيون أيضا على توعية ناخبيهم بالدوافع الكامنة وراء السعي إلى تحقيق هذه الأهداف الإنمائية، ومن الغريب أن ذلك قد يمثل مهمة صعبة في البلدان الغنية.

> من الصعب جدا أن نتحدث عن الأطفال الذين يحتاجون إلى التعليم في مجتمع يذهب فيه كل طفل إلى المدرسة بطبيعة الحال. وليس من السهل الدعوة إلى تمكين المرأة في مجتمع تعتقد فيه كل امرأة أنها متحررة. ولكن من واجب البرلماني رفع مستوى وعي المرء بعالم كائن خارج حدود بلده المزدهر.
>
> فوزية طلحاوي
> عضو مجلس الشيوخ في بلجيكا

٩٢ - ويتطلب تنفيذ الأهداف الجديدة إجراء حوار أشمل بين البرلمانات والمجتمع المدني. ويتعين على نقابات العمال والحركة البيئية والحركة النسائية، وفي الواقع، المجتمع المدني بأسره دعم البرلمانيين في تفاعلهم مع الرأي العام والحكومة. لكن لعل من الأهم أن يطلب البرلمانيون من المجتمع المدني توفير هذا الدعم، عن طريق توعية أفراده بما يحاول البلد أن يفعل وبالسبب الكامن وراء ذلك. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد أن تكون المناقشات البرلمانية في كل مكان تقريبا أكثر انفتاحا ولا بد من إتاحة مشاركة الجمهور فيها بقدر أكبر.

٩٣ - وهناك جانب جديد نسبيا هو دور وسائل التواصل الاجتماعي في الأنشطة البرلمانية. فالبرلمانيون يستخدمون هذه الوسائل بشكل متزايد لإرسال معلومات عن عملهم إلى جهات اتصالهم المتنوعة ويوصلونها إلى عدد من الناس أكثر بكثير مما كان ممكنا باستخدام الوسائل التقليدية. وينبغي أن يكون استخدام وسائل الاتصال الحديثة طريقا ذا اتجاهين: فقد سنت بعض البلدان أحكاما تكفل للمواطنين الحق في المشاركة في العملية التشريعية من خلال

تقديم اقتراحات وآراء وانتقادات ومقترحات بديلة. وكانت التجربة خطوة كبيرة إلى الأمام من حيث الإدماج السياسي.

٩٤ - ونظرا لهذا القدر الكبير من العمل الذي يتعين التفكير في القيام به، قد أنشأ بعض البرلمانات أفرقة عاملة وفرق عمل معنية بأهداف التنمية المستدامة. والقصد من ذلك هو الاستعداد للتحرك بشكل أسرع بكثير مما كانت عليه الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية.

٩٥ - وقدمت اقتراحات كثيرة في الاجتماع البرلماني بشأن المجالات التي ينبغي أن تشملها الأهداف الإنمائية في المستقبل. وتم التشديد على الحاجة إلى أهداف تتعلق بالاستقرار، وإمدادات الطاقة، والأشخاص ذوي الإعاقة. كما ينبغي النظر في المسائل الأمنية. فكيف يمكن كفالة تحقيق أي تنمية إذا كان العديد من البلدان النامية يواجه أزمات عسكرية متكررة تؤدي إلى كوارث إنسانية لا يمكن تصورها؟ ولوحظ أيضا أن النزاع المسلح يمكن أن يفتح الباب أمام الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات لاستغلال الموارد الطبيعية بطريقة غير مشروعة.

٩٦ - وضرورة التعامل مع وضع أمني خطير تحرم الحكومات الشرعية من الموارد اللازمة لتمويل أنشطة التنمية مثل بناء مستشفيات لائقة ومدارس فعالة، وتحسين نوعية حياة السكان وإيجاد فرص العمل المستدامة، حيث أن فرص العمل التي تتولد من الاستغلال غير المشروع تكون مجرد فرص عابرة.

٩٧ - ومما يبعثنا على الأمل في المستقبل أنه في حين اجتمع التكنوقراط وراء أبواب مغلقة في الأمم المتحدة لوضع الأهداف الإنمائية للألفية، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتم التفاوض بشأنها ومناقشتها على نطاق واسع وبشكل علني وتنبثق عن عملية لبناء توافق في الآراء في جميع أنحاء العالم. وصحيح أنه لا بد من الاضطلاع بعملية توعية على نطاق واسع، ولكن العالم في وضع أفضل بكثير للشروع في المغامرة الإنمائية الجديدة مما كان عليه في عام ٢٠٠١.

٩٨ - وجوهر أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو العثور على مجال عمل آمن يمكن أن تسعى فيه جميع البلدان إلى تحقيق الازدهار للجميع مع احترام حدود الكوكب وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وإعمال حقوق الإنسان على نحو شامل. ويمكن أن تقطع المعرفة والابتكار بنا شوطا طويلا على هذا الطريق، ولكن المشكلة اليوم هي أن الكثير من الابتكار يتم في مجالات لا يمكن أن ينجم عنه فيها إلا استفحال المشاكل. وتهتدي البشرية إلى طرق مبتكرة لاستخراج المزيد من الموارد بسرعة أكبر واستنزاف النظم

الإيكولوجية استنزافا أكبر من ذي قبل. وإذا أريد للابتكار أن يكون مواليا للبشر في المستقبل بدلا من أن يكون مجرد وسيلة لتحقيق الأرباح، ينبغي إيلاء الأولوية لنوع الابتكار الذي يحل مشاكلنا بطريقة فعلية.

٩٩ - ومن ثم سيكون التحدي الأكبر الذي ستواجهه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تغيير العقلية على المستوى الوطني التي تستند إلى طريقة تفكير تتجه نحو تعظيم المزايا الوطنية على حساب الآخرين. ويسلَّم بأن ذلك النهج قد نجح بشكل جيد حتى الآن بالنسبة لكثير من البلدان. إلا أن البشرية بلغت مرحلة يتعارض فيها النظر إلى العالم بهذه الطريقة مع واقع الازدياد السريع لمواطن الضعف المشتركة، والاحتياجات البشرية غير الملباة وأنماط الاستهلاك غير المستدامة. ولن تتحقق هذه الخطة إلا عندما يقوم القادة السياسيون والبرلمانيون وعامة الجمهور بالتحول المعرفي اللازم من عقلية التشبث بالمزايا الوطنية على المدى القصير إلى عقلية التعاون العالمي لمواجهة التحديات المشتركة، ومعالجة الضعف، وبالتالي النهوض بالمصلحة الوطنية.

لن تحل المشاكل إذا وضعنا خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتضمن أهدافا جذابة تستحق التقدير ولكن العقلية تبقى على حالها.

أولاف كيورفن
الأمين العام المساعد، مدير مكتب السياسات الإنمائية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاستنتاجات الرئيسية

- يجب أن يواصل البرلمانيون الضغط من أجل اختتام عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي لا تزال تبقى من مدتها سنتان، حيث أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تستند إلى تلك الأهداف. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة وفرصة لإشراك البرلمانيين مباشرة في صياغة الخطة الجديدة وأهداف التنمية المستدامة المصاحبة لها. وذلك يعزز تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني فيما يتعلق بخطة التنمية والتمهيد لتنفيذها الفعال فيما بعد.
- كما كان الحال بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، يتوقف نجاح أهداف التنمية المستدامة على رصدها عن كثب من جانب البرلمانات. ويشمل ذلك المشاركة في تصميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وكفالة أن تتماشى الميزانيات الوطنية

مع الخطة الجديدة. وقد يتعين إنشاء هيكل رصد مخصص في البرلمانات لضمان إضفاء الطابع المؤسسي على الأهداف الجديدة.

- سيظل تحقيق التنمية المستدامة يتوقف بشكل أهم على تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على جميع المستويات. ويجب على البرلمانيين دعم هذا الجهد، مع المساعدة أيضا في توسيع أفق السياسة العامة إلى المدى الطويل وإلى ما بعد الانتخابات المقبلة.

- للبرلمانيين دور فريد أيضا في حشد الرأي العام حول أهداف التنمية الوطنية والموارد من أجل التنمية. وسوف يكون جزء من هذه المهمة في العالم المتقدم النمو إقناع الناخبين بأن أهداف التنمية المستدامة تهمهم أيضا إلى حد كبير.

- ينبغي للبرلمانيين زيادة مشاركتهم في أعمال الأمم المتحدة التي أصبحت مفتوحة بشكل متزايد أمام طائفة عريضة من أصحاب المصلحة. وينبغي أن يوفر بدء تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الفرصة لزيادة هذا التفاعل والدخول في حقبة جديدة من العلاقات بين الأمم المتحدة والبرلمانات.

المرفق الثاني

قائمة أسماء المحاورين ومديري المناقشة

كان الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٣ تماما في شكل مقابلة. وكان كل فريق يتألف من ممثلين وبرلمانيين رفيعي المستوى، أجرى صحفي أو مؤلف شهير مقابلات معهم. وبعد المقابلة الأولية (التي استغرقت ما بين ٥٠ و ٦٠ دقيقة)، فتح الباب للمشاركين لطرح الأسئلة أو إبداء التعليقات. وألقيت كلمة رئيسية قبل الجلستين الأولى والثالثة.

وتناولت الجلسة الأولى موضوع نموذج اقتصادي جديد للتنمية المستدامة والسبيل نحو تحقيق الرفاه. وبعد كلمة رئيسية ألقاها البروفسور تيم جاكسون، من جامعة سوريه، إنكلترا، مؤلف كتاب ”Prosperity without Growth“ (ازدهار بدون النمو)، ناقش الموضوع السفير ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، والرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية المستدامة؛ والسفير إيب بيترسن، الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة؛ وخيمينا ديل روسيو بينيا باتشيكو، عضو الجمعية الوطنية في إكوادور؛ وبيترا باير، المجلس الوطني في النمسا. وتولى إدارة المناقشة في الجلسة الصحفي والكاتب أندرو ريفكين.

وتطرقت الجلسة الثانية إلى موضوع القضايا الجنسانية باعتباره المحور الأساسي للتنمية وإلى كيفية صياغة هدف جديد. وناقش هذا الموضوع كل من السفيرة غريتا غونارسدوتير، الممثلة الدائمة لأيسلندا لدى الأمم المتحدة؛ والسفير جورج ويلفريد تالبوت، الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة؛ وغابرييلا مونتانيو، رئيسة مجلس الشيوخ في دولة بوليفيا المتعددة القوميات؛ وجون هيندرا، الأمين العام المساعد، نائب المدير التنفيذي للسياسات والبرامج في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتولت إدارة المناقشة في الجلسة الصحفية ميشيل غولدبرغ.

وتناولت الجلسة الثالثة موضوع الحكم الديمقراطي من أجل التنمية المستدامة ومكانته بين الأهداف الجديدة. وبعد الكلمة الرئيسية التي أدلت بها غونيلا كارلسون، العضو السابق في فريق الشخصيات البارزة التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ووزيرة التعاون الإنمائي السابقة في السويد، ناقش الموضوع نائب الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسفير بول سيغر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة؛ والسفير إدواردو أوليباري، الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة؛ وآن ماكيندا، رئيسة الجمعية الوطنية في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وعضو مجلس الشيوخ إعتزاز أحسان، باكستان. وتولى إدارة المناقشة في الجلسة منتجة الأخبار نرمين شيخ.

وبحثت الجلسة الرابعة موضوع البرلمانات وخطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥: الاستعداد للتنفيذ، الذي ناقشه السفير مارتن ساجديك، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وأولاف كيورفن، الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وشيرين شارمين شودري، رئيسة مجلس النواب في بنغلاديش؛ وفوزية طلحاوي، عضو مجلس الشيوخ في بلجيكا. وتولى إدارة المناقشة في الجلسة إندرس ب. جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.